مراجعة الأصل في العربية

د. عبدالله راجحي مُحَمَّد غانم

أستاذ النحو والصرف المساعد – كلية التربية، جامعة الحديدة

مجلة القلم
(علميّة – فصليّة – محكّمة)
الرقم الدولي
(ISSN 2410-5228)
تصدر عن جامعة القلم
للعلوم الإنسانية والتطبيقية
مدينة إب
الجمهورية اليمنية

www.alkalm.net

Abstract

Arab syntacticians have set a set of grammatical principles based on what they found on Arab's speech and documentations. Consequently, there appear two types of principles, viz. i) concrete represented by articulation and structure, and ii) conceptional represented by abstract rules not linguistically used. The latter were ignored/discarded/dead principles. Syntacticians ignored or abandoned these principles perhaps because they find them inappropriate compared to the type (i), or due to linguistic developments and modern assumptions. It may also be due to dialectal influence. However, type (ii) principles may occur in a specific use, either due to necessity or linguistic expansion. Accordingly, the researcher sees that syntactic principles could be divided into two types based on the possibility of revision: 1) those that cannot be revised either in terms of necessity or expansion, but some of them may occur as examples of ungrammaticality, and how to avoid them, and 2) those that could be revised either for extending language use, occasional ungrammaticality, or for necessity.

الملخص

لقد وضع النحويون جملة من الأصول بناءً على ما وقفوا عليه من كلام العرب، فظهر نوعان من الأصول، **أحدهما**: له أثر ظاهرٌ في اللفظ وفي التركيب، **والآخر**: ذلك النوع من الأصول التي ظلّت مفهومًا راسخًا في الأذهان، من دون أن يكون لها أثر ظاهر في الاستعمال اللغوي، فأطلق عليها الأصول المهجورة، أو المتروكة أو الممات من اللغة، وهذا التَّركُ ربما يكون سببه استغناؤهم عن تلك الأصول بغيرها؛ لثقل فيها، أو لتنافر حروفها، أو لتطور لغوي، أو بسبب الاقتراض اللغوي، أو التأثير اللهجي؛ وقد يظهر ذلك الأصل المهجور في استعمال ما، سواء أكان ذلك على سبيل الضرورة أم على سبيل التوسع. ومن هنا يمكن أن تقسم الأصول من حيث إمكانية مراجعتها أو عدم ذلك إلى قسمين: **أولهما**: أصول لا يمكن مراجعتها أبدًا، لا في توّسع ولا في ضرورة، وقد يرد شيءٌ منها على سبيل الشذوذ؛ تنبيهًا على ذلك الأصل المهجور. **والثاني**: أصول يمكن مراجعتها، إمَّا توسعًا في الاستعمال وفي سعة الكلام، وإمَّا لعلة عارضة، وإمَّا في الضرورة.

المقدمة:

الحمد لله حمدَ الشاكرين، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلى النّبيّ الأمين، من بعثه الله رحمة للعالمين، وعلى آله وصحابته أجمعين، أمَّا بعدُ:

فقد ظهرَ النحو العربي أول ما ظهر، نتيجة لما اختلّ من كلام العرب؛ إذ فشا اللحنُ بسبب مخالطة العرب للموالي والمتعربين، واتساع رقعة الدولة الإسلامية، فلم يسلم منه حضرٌ ولا بادية، حتّى قال الجاحظ:" قالو: وأولُ لحنٍ سُمِعَ بالبادية: هذه عصاتي، وأوّلُ لحنٍ سُمِعَ بالعرقِ: حَيِّ عَلَى الفلاح"[1]، فكان هذا دافعًا قويًا لوضع قواعد اللغة العربية، وتأسيس علم النحو، وكان الإعرابُ أحوج ما يكون ليتعلمه العرب، فمضى النحويون في تأسيس قواعد النحو العربي، مرورًا بمراحلَ متعددة حتّى وصل إلى مرحلة النضج والكمال؛ وحُدِّدت أبوابه وأصوله وفروعه، ووضعت حدوده وضوابطه، وكان لمسألة الأصول النحوية نصيبٌ موفورٌ من عناية النحويين واللغوين، ونظرًا لأهمية هذه المسألة فقد وقع الاختيار على موضوع **(مراجعة الأصل في العربية)** عنوانًا لهذا البحث، وهو محاولة يُراد بها الوقوف على صور مراجعة الأصل، سواء ذلك الأصل أصل القاعد، أم خلاف الفرع، أم الحكم الذي يستحقه الشيء بذاته، أم الأصل في كلِّ باب، ولن يتعرض لمفهوم الأصل الذي يعني أصل الاستدلال، وسيتم الوقوف عند هذه المظاهر من خلال استعراض بعض الأمثلة والشواهد النحوية والصرفية التي صير فيها إلى ذلك الأصل، والدواعي التي سوغت تلك المراجعة، مع بيان ما يمكن أن يكون مطّردًا، وما دعت إليه الضرورة، وما لا يُراجع البتة.

وتأتي أهمية هذا البحث من أهمية الموضوع الذي يدور حوله؛ فهو محاولة يبتغي منها الباحث الوقوف على مسألة الأصول، من حيث ما له وجود فعلي في الاستعمال وما لا وجود له، وما يمكن له أن يظهر في حالة ما، وما لا يمكن أن يظهر، مع محاولة تحديد الأسباب التي قد تدعو إلى مراجعة الأصول، والأسباب التي وقفت حائلاً دون ورود تلك الأصول، حتّى أصبحت مهجورة، أو في حكم المهجور.

وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي؛ لمناسبته طبيعة البحث ومادته، وسلك طريقًا تتبع فيه النماذج المختلفة لصور مراجعة الأصل، مكتفيًا ببعض الصور، من دون أن يحصي جميع الشواهد، اكتفاءً ببعضها الذي يسير في فلكها ولا يخرج عن مضمونها، واختار الباحث تناول مسائل البحث بحسب نوع المراجعة، من دون أن يفصل بين المسائل النحوية، أو الصرفية، أو اللغوية.

وقد وزّعَ البحث على مبحثين، على النحو الآتي:

- **المبحث الأول**: ما لا يمكن مراجعة ألبتة من الأصول، وقد تناول الحالات التي وقف عليها الباحث مما لا يمكن فيه مراجعة الأصل، إلا ما جاء شاذًا فلا يُقاس عليه.

- **المبحث الثاني**: ما يمكن مراجعته من الأصول، وقد تناول الحالات التي وقف عليها الباحث مما يمكن فيها مراجعة الأصل إمَّا لضرورة وإمّا لعلّة عارضة.

يسبق هذا تمهيدٌ موجز في مفهوم الأصل في النحو العربي، وما رافق هذا المصطلح من تخليط واضطراب، وصور ومظاهر مراجعة الأصول.

وختم البحث بخاتمة تتضمن أبرز ما توصل إليه البحث من نتائج، أعقبها قائمة بالمصادر والمراجع التي استند إليها البحث.

إنَّ هذا العمل هو غاية جهدي، وحدود استطاعتي، فإن يحالفه الصواب، فهذا فضل من الله ومنّة، وإن يصبه خلل أو سهو أو نقصان، فمنّي ومن الشيطان.

تمهيد:

المراجعة لغة:

رجع: رَجَع يَرْجِع رَجْعاً ورُجُوعاً ورُجْعَى ورُجْعاناً ومَرْجِعاً ومَرْجِعةً: انْصَرفَ. وَفِي التَّنْزِيلِ: (إِنَّ إِلى رَبِّكَ الرُّجْعى) أَي الرُّجوعَ والمرجِعَ، مَصْدَرٌ عَلَى فُعْلى، والمراجعة: المعاودة(٢)، والمرادة(٣).

المراجعة اصطلاحًا:

لا يكاد يختلف المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي، فالمراجعة اصلاحًا: ردّ الشيء إلى أصله، أو ردّه إلى الحكم الذي يستحقه. ويظهر هذا المعنى جليًا عند ابن جني؛ إذ يقول:" اعلم أنَّ الأصول المنصرف عنها إلى الفروع على ضربين: أحدهما ما إذا احتيج إليه جاز أنْ يُراجع. والآخر ما لا يمكن مراجعته؛ لأنَّ العرب انصرفت عنه فلم تستعمله"(٤).

الأصل لغة:

الأصل: أسفلُ كلِّ شيءٍ وجمعه أُصول، وأَصُلَ الشيءُ: صارَ ذا أصلٍ، ويقال: اسْتَأْصَلَتْ هذه الشّجرةُ، أَي ثَبَتَ أَصْلُها. واسْتَأْصَلَ اللهُ بَنِي فُلان، لمْ يَدَعْ لَهُم أَصْلاً. وَاسْتَأْصَلَهُ، أَيْ: قَلَعَهُ مِنْ أَصْلِه، ورجلٌ أَصِيْلٌ: لَهُ أَصْلٌ، وَالأَصِيْلُ: العشِيُّ، وهو الأُصُل، وتصغيره أُصَيْلال. والأصلةُ: حيَّةٌ قصيرةٌ، والأَصِيْلُ: الهَلاكُ [٥].

وقال ابن فارس:" الهمزة والصاد واللام، ثلاثة أصول متباعدٍ بعضُها من بعض، أحدها أساسُ الشيء، والثاني الحيَّة، والثالث ما كان من النَّهار بعد العشيّ. فأمَّا الأول، فالأصل أصل الشيء، قال الكسائي في قولهم: (لا أصلَ لهُ ولا فصلَ له): إنَّ الأصلَ الحَسَب، والفصل اللسان. ويقال: مجدٌ أصيل. وأمَّا الأَصَلَةُ، فالحَيَّةُ العظيمةُ. وفي الحديث في ذكر الدَّجال: (كأنَّ رَأْسَهُ أَصَلَةٌ[٦]). وأمَّا الزَّمانُ فالأصيلُ بعد العشِيِّ، جمعه أُصُلٌ وآصَالٌ"[٧].

الأصل اصطلاحًا:

عرَّفه الشريف الجرجاني بأنَّه ما يُبنى عليه غيره[٨]، وعرَّفه أبو البقاء الكفوي بقوله:" الأصل: هو أسفل الشيء، ويطلق على الرَّاجح بالنسبة إلى المرجوح، وعلى القانون والقاعدة المناسبة المنطبقة على الجزئيات. وعلى الدليل بالنسبة إلى المدلول، وعلى ما ينبني عليه غيره، وعلى المحتاج إليه، كما يقال: الأصل في الحيوان الغذاء، وعلى ما هو الأولى وأحرى من الجهل، والأصل في المبتدأ التقديم، أي: ما ينبغي أن يكون المبتدأ عليه إذا لم يمنع مانع، وعلى المتفرع عليه كالأب بالنسبة إلى الابن، وعلى الحالة القديمة، كما في قولك: الأصل في الأشياء الإباحة والطهارة، والأصل في الأشياء العدم، أي العدم فيها مقدم على الوجود ..."[٩].

والأصول، من المصطلحات التي تشترك فيها مجموعة من العلوم، وهي في العربية واحدة من القضايا التي اشتغل بها عدد من اللغويين القدامى والمحدثين، وقد لقيت اهتمامًا كبيرًا بسبب ما رافق هذا المصطلح من تباين واختلاف؛ فهذا المصطلح لا يكاد يخلو من الإبهام؛ لأنَّ النحويين لم يضعوا له تعريفًا محددًا، بل كانَ استعمالهم له، كلٌّ بحسب ما يدور في ذهنه ويستقر عليه فهمه[١٠]؛ ولعل ابن السَّرَّاج هو أول من أشار –صراحة– إلى مصطلح الأصول في كتابه (الأصول في النحو)، ويبدو مفهوم الأصل هنا غير واضح المعالم، ولم يصل إلى درجة النضج التي تجعله مصطلحا واضح الدلالة، إلا أننا يمكن أن نجد تفسيرًا معقولاً له، انطلاقًا من الظروف التي مرّ بها النحو قبل ابن السراج، إذ كانت أبوابه مشتتة، وموضوعاته متفرقة يسودها الاضطراب والخلط والتكرار، كما هو الحال في كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد، فجاء ابن السراج بنموذج مخالف للنموذجين السابقين، فخطَّ نحوًا مرتبًا منتظمًا في أبواب وفصول متسقة بعد أن كان يُساق على غير نظام، ولعل هذا هو الذي دفع بعض اللغويين إلى المبالغة حين قالوا: "لقد كان النحو مجنونًا حتّى عقله ابن السراج"، والحقيقة أنَّ كتاب ابن السراج (الأصول في النحو)، ليس في حقيقته غير كتاب في قواعد النحو ومسائله، وليس كتاباً في أصول النحو، التي قصدها ابن جني، وأبو البركات الأنباري من بعده؛ أي: في أدلة النحو الكلية من سماع وقياس وإجماع... إلى غير ذلك مما تفرعت منها فروعه وفصوله، ودليل ذلك ما صرّح به ابن جني، إذ قال:" فأما كتاب أصول أبي بكر، فلم يلمم فيه بما نحن عليه، إلا حرفًا أو حرفين في أولهن"[١١]، غير أننا نجد مفهومًا آخر للأصل يختلف اختلافًا كُليًّا عن مفهومه الذي قد نلمسه عند ابن السَّراج، وذلك ما تناوله أبو البركات الأنباري في كتابه (لمع الأدلة)، والسيوطي في كتابه

(الاقتراح)، فالأصل هنا يقصد به الدليل النحوي الذي يسُتعمل للاستدلال على الأحكام والقواعد النحوية، كالسماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال، ويقال: إنَّ ابن جني هو أول من رسم طريق علم أصول النحو على هدي علم أصول الكلام والفقه(١٢). وبعيدًا عن هذين المعنيين للأصل عند ابن السراج، وابن جني، نجد مفهومًا آخر للأصل، وقد تعرض له أبو البركات الأنباري في (لمع الأدلة)، و(أسرار العربية)، و(الانصاف)، وهذا هو الأصل الذي هو خلاف الفرع، إذ جعل النحويون لكل باب من أبواب النحو أصلاً وجعلوا له فروعًا، فعلى سبيل المثال يقولون: (إنْ) الشرطيّة هي الأصل في باب الجزاء، وبقية أخواتها فرع عليها، و(الواو) العاطفة هي الأصل في باب العطف، وبقية أخواتها فرعٌ عليها، وهكذا. فالأصل هنا يطلق على المقيس عليه في الحمل، ويقابله الفرع الذي يطلق على المقيس(١٣).

وهناك مفهومٌ آخر للأصل تناوله البصريون والكوفيون، فقصدوا به الأصول الكلية أو القواعد الأساسية أو أصل التقعيد للعربية، فاتفقوا على جملة من تلك الأصول، وانفرد كل فريق منهم ببعض الأصول، ومن الأصول التي اتفق عليها الفريقان، الاتفاق على أنّه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض، والاتفاق على أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصًا، وأنَّ الفرع ينحط عن رتبة الأصل، وأنَّ الأضعف لا يعمل عمل القوى، وغير هذا مما اتفق عليه الفريقان(١٤).

وقد انفرد البصريون ببعض الأصول التي لم يرتضها الكوفيون، مثل قولهم: إنَّ المصير إلى ما له نظير في كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير، وقولهم: حذف ما لا معنى له أولى، وقولهم: لا يجوز الجمع بين علامتي تعريف، وقولهم: لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه، وغير هذا(١٥). وكذلك انفرد الكوفيون بأصول يرفضها البصريون، مثل قولهم: إنَّ كثرة الاستعمال تُجيز ترك القياس والخروج عن الأصل، وقولهم: إنَّ الخلاف يعمل النصب، وقولهم: كلُّ ما جاز أن يكون صفة للنكرة، جاز أن يكون حالاً للمعرفة، وقولهم: عدم العوامل لا يكون عاملاً، وقولهم: نون التوكيد الثقيلة أصل للخفيفة، وغير هذا مما جعله الكوفيون أصلاً من أصولهم(١٦).

ومن هذا المعنى الذي تناوله البصريون والكوفيون، يمكن أن يُحدّ الأصلُ بأنَّه الحكم الذي يستحقه الشيء بذاته، ولعل هذا المعنى هو أقرب ما يكون إلى مفهوم الأصول عند السّراج(١٧)، وهو ذات المعنى الذي دارت عليه استعمالات سيبويه عند إيراده مصطلح الأصل؛ إذ يقول:" وقالوا يسنوها المطر وهي أرض مسنية، وقالوا مرضى وإنما أصله الواو وقالوا مَرْضُوٌّ فجاءُوا به على الأصل والقياس"(١٨) وكان قد وضع بابًا جعله تحت عنوان: (باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن فيه حرف إعراب)(١٩). وهذا المعنى نفسه هو الذي استعمله الخليل؛ إذ قال:"ليس للعرب بناءٌ في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف، فمهما وَجَدْتَ زيادةً على خمسةِ أحرفٍ في فعلٍ أو اسم، فاعلم أنَّها زائدة على البناء وليس من أصل الكلمة، مثل (قَرَعْبلانة)، إنَّما أصل بنائها: قَرَعْبلَ، ومثل (عَنْكَبُوت)، إنَّما أصل بنائها (عَنْكَب)"(٢٠)، فالأصل هنا أراد به أساس الكلمة وأصولها، وما خرج عنه، فهو زائدٌ على الأصل.

وانطلاقًا من التعريفات السابقة لمفهوم الأصل، فإنَّ هذا البحث محاولة يُراد بها الوقوف على صور مراجعة الأصل، بمظاهره المختلفة، كما سبق بيانه.

مراجعة الأصول:

يراد بمراجعة الأصول: رجوع اللفظ إلى أصله المستحق، وقد تحدّث ابن جني في هذا الموضوع، وأفرد له بابًا في كتابه (الخصائص)، فقال:" اعلم أنَّ الأصول المنصرف عنها إلى الفروع على ضربين: أحدهما ما إذا احتيج إليه جاز أنْ يُراجع. والآخر ما لا يمكن مراجعته؛ لأنَّ العرب انصرفت عنه فلم تستعمله. الأوّل منهما: الصرف الذي يفارق الاسم لمشابهته الفعل من وجهين، فمتى احتجت إلى صرفه، جاز أن تراجعه فتصرفه. وذلك كقوله:

فَلَتَأْتِيَنْكَ قَصَائِدٌ لَيَدْفَعًا   جَيْشًا إِلَيْكَ قَوَادِمُ الأَكْوَارِ[٢١]

وهو باب واسع. ومنه إجراء المعتل مُجْرى الصحيح ...، الثاني منهما وهو ما لا يُراجع من الأصول عند الضرورة، وذلك كالثلاثي المعتلّ العين؛ نحو: قامَ وباعَ وخافَ وهابَ وطال. فهذا ممّا لا يُراجع أصله أبدا؛ ألا ترى أنَّه لم يأتِ عنهم في نثر ولا نظم شيء منه مصحّحًا، نحو: قوم ولا بيع ولا خوف ولا هيب ولا طوُلَ"[٢٢].

فالأصول عند ابن جني —كما سبق–نوعان ،أصول يمكن مراجعتها، وأصول لا يمكن مراجعتها، فأمَّا الأصول التي لا تُراجع أبدًا، فجعلها على ثلاثة أضرب[٢٣]:

- ضربٌ لا يمكن النطق به أصلاً، وهذا لا يُراجع في ضرورة ولا في غيرها.
- ضربٌ يمكن النطق به، غير أنَّ فيه من الاستثقال ما دعا إلى رفضه واطّراحه، إلاَّ أنْ يشذَّ شيءٌ منه فيخرج على أصله، منبهة ودليلاً على أوّلية حاله.
- ضربٌ يمكن النطق به إلاَّ أنَّه لم يستعمل، إمّا لأنَّه قد عوّضَ منه، أو لأنَّ الصنعة أدَّت إلى رفضه.

ومن خلال ما تقرر عند ابن جني، وما وقف عليه الباحث، يمكن أنْ يُقال: إنَّ الأصول في العربية تنقسم على قسمين رئيسين، يتضمنهما المبحثان الآتيان:

المبحث الأول: أصول لا تراجع أبدًا.

وهذا النوع من الأصول لا يراجع أبداً، لا في سعة كلامٍ ولا ضرورة إلا ما شذّ منها فلا يقاس عليه، وسواء أكانت هذه الأصول مما لا يمكن النطق به أصلاً، أم كانت مما يمكن النطق به، غير أنَّ فيه من الاستثقال ما دعا إلى رفضه، أم كانت مما يمكن النطق به إلا أنَّه لم يستعمل؛ لأنَّه قد عوِّض منه، أو لأنَّ الصنعة أدت إلى رفضه.

فهذا النوع يسمى الأصول المهجورة، أو المتروكة، أو الممات، وهي التي يقتضيها القياس، وإنْ كانت العرب قد تركت استعمالها، وعدلت عنها إلى غيرها[٢٤].

ويندرج تحت هذا القسم من الأصول، الأنواع الثلاثة التي ذكرها ابن جني[٢٥]، وهي على النحو الآتي:

النوع الأول: ما لا يُنطق به أصلاً، وهو كثير في لغتنا، ومن ذلك الأفعال معتلة العين أو اللام، مثل: قام وباع ونظائرهما، ودعا ورمى ونظائرهما، فهذه الأفعال لا تُراجع أصولها؛ فأصلها يبقى صورة ذهنية غير قابلة للتطبيق، إلا ما شذَّ، وقد أشار رمضان عبدالتواب إلى هذا النوع؛ إذ قال:" يرى النحويون العرب أنَّ الأفعال المعتلة العين أو

اللام، مثل: قال وباع، وتلا وقضى، وما إلى ذلك، أصلها: قوَلَ، وبيَعَ، وتلوَ، وقضيَ. غير أنَّهم يعودون فيؤكدون أنَّ هذا الأصل لم يستخدم في العربية في يوم ما. ولكن معرفتنا بالحبشية، من بين اللغات السامية تقودنا إلى الإيمان بأنَّ هذا الأصل مرحلة أقدم ممَّا وصل إلينا في العربية؛ ففي الحبشية يقولون: (بيَنَ) بمعنى: تحقق، و(دَيَن) بمعنى: دان، و(رميَ) بمعنى: رمى، و(تلو) بمعنى: تلا، وهكذا"[٢٦] .

وتأكيدًا على هذا المعنى نجد ابن جني يقول: "وذلك كقولنا: الأصل في قام قومَ، وفي باعَ بيع، وفي طال طولَ، ...، وفي يستعين يستعون، وفي يستعدّ يستعدد. فهذا يوهم أنَّ هذه الألفاظ وما كان نحوها – مما يُدّعى أنَّ له أصلاً يخالف ظاهر لفظه- قد كان مرة يقال، حتّى إنَّهم كانوا يقولون في موضع (قام زيدٌ): قومَ زيدٌ،...،وليس الأمر كذلك، بل بضدّه؛ وذلك أنَّه لم يكن قطّ مع اللفظ به إلاّ على ما تراه وتسمعه، وإنَّما معنى قولنا: إنَّه كان أصله كذا: أنَّه لو جاء مجيء الصحيح ولم يُعلل، لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا. فأمَّا أن يكون استُعْمل وقتًا من الزمان كذلك، ثم انصُرفَ عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحدٌ من أهل النظر"[٢٧].

فمجيء الفعل الثلاثي الأجوف أو الناقص، نحو: قام وباع، ودعا، وسعى، على الأصل: قوَم، وبيَعَ، ودعوَ، وسعي غير وارد في كلام العرب، فهو لم يأتِ في شعر أو نثر[٢٨].

وقد جاء منه شذوذًا، قول عمر بن أبي ربيعة:

صَددْتَ فَأَطْوَلْتَ الصُدُوْدَ وقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُوْلِ الصُدُوْدِ يَدُوْمُ[٢٩]

أي: أَطَلْتَ، فهو أطال، وأصله: أطْوَلَ، وفي هذا تنبيه على الأصل المهجور[٣٠].

النوع الثاني: ما يمكن النطق به، غير أنَّ فيه من الاستثقال ما دعا إلى رفضه واطّراحه، وأمثلته كثيرة، ومن ذلك اطّراح الأصل في نحو: اضطرب، واصطبر، واطّرد، واظطلم، وادّلج، وادّكر، وازدان، وكلُّ ما كان أصل فائه صادًا أو ضادًا أو طاءً أو ظاءً أو دالاً أو ذالاً أو زايًا وهو على وزن (افْتَعَلَ)،فإنَّه لا يخرج على الأصل، فلا تخرج التاء على أصلها، بل تبدل الدال من تاء (افتعل)، ويطّرح الأصل[٣١].

ومن هذا النوع، امتناعهم من تصحيح الياء في نحو: موسِر، وموقِن، والواو في نحو: ميزانٍ، وميعاد، فهذا كلّه مما يمتنع منه استكراهًا للكُلْفَةِ فيه، وإنْ كان النطق به مُمكِنًا غير متعذّر، إلاّ أنْ يشذَّ شيءٌ منه فيخرج على أصله، منبهة ودليلاً على أوّلية حاله[٣٢].

النوع الثالث: ما يمكن النطق به إلاّ أنَّه لم يستعمل، إمّا لأنَّه قد عوِّضَ منه، أو لأنَّ الصنعة أدَّت إلى رفضه، فذلك نحو: إضمار (أَنْ) الناصبة للمضارع إذا عوِّض منها حرف العطف، كما في قوله تعالى:﴿قَالَ لَهُمْ مُوْسَى وَيْلَكُمْ لا تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنِ افْتَرَى﴾[طه:٦١].وقولهم: لا يَسَعُنِي شيءٌ ويعجزَ عنك، وقول امرئ القيس:

فَقُلْتُ لَهُ: لا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا نُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوْتَ فَنُعْذَرَا[٣٣]

ومنه حذف (ربّ) إذا عوض منها الواو، كما في قول رُؤبة:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المخْتَرَقْ[٣٤]

فالجر في الموضع الثاني لـ (رُبّ)[٣٥] والنصب في الموضع الأول لـ (أَنْ)[٣٦].

ومن هذا حذف الفعل لنيابة غيره عنه، نحو: ضربًا زيدًا، وشتمًا عمرًا، وغير هذا مما لم يحذف لثقله، وإنّما لنيابة غيره عنه، فلا يُعدل إليه[٣٧].

ولهذا النوع من الأصول صور مختلفة، فمنها ما هو نحوي، ومنها ما هو صرفي، ومنها ما هو لغوي، ومنها ما يتعلق بالمفردات، ومنها ما يتعلق بالتركيب، وهي على النحو الآتي:

فأمّا ما يتعلق بالمفردات، فهو على النحو الآتي:

- **أفعال لم يُؤت ببعض تصريفاتها:**

فالأصل في الأفعال أن يأتي منها، الماضي والمضارع والأمر، غير أن هناك بعض الأفعال التي لم تستعمل العرب بعض صورها، ومن ذلك الفعلان: (هاتِ)، (تَعَال)، فإنهما فعلا أمر لم يأتِ منهما الماضي ولا المضارع، وذهب الزمخشري إلى أنهما من أسماء الأفعال[٣٨].

ومنه – أيضًا- الفعل (استطاع) على(اسْتَفْعَل)، فهو من طاع يطوع، إلاَّ أنَّه لم يُنطق بهذا الأصل[٣٩]. وفيه لغة أخرى هي (اسطاع) بحذف التاء، يقول ابن جني:" قول الله سبحانه: (فَمَا اسطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوه)، أصله استطاعوا، فحذفت التاء لكثرة الاستعمال، لقرب التاء من الطاء، وهذا الأصل مستعمل؛ ألا ترى أنَّ عقيبه قوله تعالى: (وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا)، وفيه لغة أخرى، وهي: اسْتَعْت بحذف الطاء كحذف التاء، ولغة ثالثة: أَسْطَعْتُ بقطع الهمزة..."[٤٠].

وكذلك الحال بالنسبة للفعل(ينبغي)، فهذا الفعل لم يسمع من العرب إلا مضارعه، ولم يستعمل الماضي ولا الأمر [٤١].

- **أفعال لم تسمع مصادرها:**

فالمصدر – على مذهب البصريين- هو أصل الاشتقاق، والفعل والوصف فرعان عليه[٤٢]؛ ولذا فلا بدّ لكلِّ فعل من مصدر مشتقٍ منه ، إلا أنَّه جاء عن العرب بعضُ الأفعال التي لم يُنطق بمصادرها، وقيل: إنَّ الفعل (نذر) الذي في قولك: (نذرت بالشيء): أي عملت به، فهو لا مصدرَ له، كأنَّهم استغنوا عنه بالمصدر المؤول من (أَنْ) والفعل، فقالوا: (سرَّني أَنْ نذرت به) [٤٣].

وهناك أفعال أخرى لم ينطق لها بمصادر، مثل: (نعم) و(بئس) و(ليس) و(حبذا) و(فعل التعجب)، وهذه إحدى الحجج التي استدلّ بها الكوفيون على صحة مذهبهم الذي يقول: إنَّ الفعل هو أصل الاشتقاق[٤٤].

- **مصادرٌ لم ينطق بأفعالها:**

فالفعل – على مذهب الكوفيين – هو أصل الاشتقاق، والمصدر فرع عليه[٤٥]؛ ولذا فلا بدَّ لكلِّ مصدر من فعل مشتق منه المصدر، إلاَّ أنَّه جاء عن العرب مصادر لم ينطق بأفعالها، وقيل: إنَّ (الحمَطُ) منها، قال ابن دريد:

"الحَمْطُ من قولهم: حَمَطتُ الشيء أَحْمِطُهُ حَمْطًا، إذا قشرته، وهذا الفعل قد أُميت"(٤٦)، فالواضح أنَّ هذا الفعل قد أُميت بكلِّ تصريفاته.

ومنها (الدَّفْصُ)، وهو الملوسة، ومنه اشتقاق الدَّوْفَص، وهو البصل الأبيض الأملس، والواو فيه زائدة، وفعلة ممات(٤٧).

ومنها (السّميدع)، وهو السيد الشريف، قيل: إنَّه مشتق من فعل رباعي ممات، هو: سَمْدَعَ يُسَمْدِعُ(٤٨).

ومنها (الضّعز)، وهو الوطء الشّديد، وهو مشتقّ –كما يرى ابن دريد – من فعل ممات(٤٩)، وذكر ابن القطّاع هذا الفعل، فقال: "ضَعَزَ المرأة نكحها(٥٠).

ومنها"(هَجُنَ) الرَّجلُ هُجونةً، والفرسُ هُجْنةً: لؤمت أُمُّاتُهما، والكلامُ هُجنةً: دخلهُ عيْبٌ ويقال: إن هذه المصادر لا أفعال لها"(٥١).

وذكر أبو البركات الأنباري جملة من المصادر التي لم ينطق بأفعالها في ردِّه على الكوفيين؛ فقال: "ثمَّ ما ذكرتموه معارض بالمصادر التي لم تستعمل أفعالها، نحو: وَيْلَهُ، ووَيْحُهُ، ووَيْهَهُ، ووَيْسَهُ، وأهلاً وسهلاً، ومرحبًا، وسقيًا، ورعيًا، وأُفّه، وتَفّةً، وتَعْسًا، ونَكْسًا، وبُؤسًا، وبُعْدًا، وسُحْقًا، وجُوْعًا، وجَدْعًا، وعَقْرًا، وخَيْبةً، ودَفْرًا، وتَبًّا، وبهْرًا"(٥٢).

وهذه التي ذكرها الأنباري منها ما هي مصادر لا أفعال لها أصلاً، ومنها ما هي مصادر منصوبة بإضمار فعل، وذلك الفعل لم يظهر، وصار المصدر بدلاً منه فاستغنوا به عن ذكر الفعل، وذلك نحو قولهم: سقيا ورعيًا، وقولهم للمدعو عليه: خيبة وعقرًا وبؤسًا وبُعدًا وسحقًا(٥٣).

وذكر ابن يعيش بعضًا من تلك المصادر التي لا أفعال لها، فقال:" وأمّا قولهم: "وَيْحَك"، و"وَيْسَك"، وَ "وَيْلَك"، وَ "وَيْبَك"، فهي من المصادر التي لا أفعالَ لها، كأنَّهم كرِهوا أن يبنوا منها فعلًا لاعتلالِ عينها وفائها، لِما يلزَم من الثِّقَل في تصريف فعلها لو استُعمل، فاطُّرح لذلك"(٥٤).

وكان ابن يعيش قد فرق بين كلا النوعين، فقال:" وأمّا القِسْم الثالث وهو، نحوُ: "دَفْرًا" وَ "بَهْرًا" و"أُفَّةً" و"تُفَّةً"، فهذه أيضًا من قبيلِ ما قبلها من المصادر من حيثُ إنَّها غيرُ متصرِّفة بأن تكون مرفوعةً، أو مجرورةً، أو بالألف واللام، وأنَّها منصوبةٌ بأفعالٍ غيرِ مستعمَلة، إلَّا أنّ الفرق بينهما أنّ ما قبلها لها أفعالٌ، ولم تُستعمل. وهذه لا يُؤْخذ منها فعلٌ ألبتّةَ"(٥٥).

- **استعمال لفظ الجمع دون لفظ المفرد:**

فالمعلوم أنّ المفرد هو الأصل والمثنى والجمع فرعان عليه، ومع هذا فقد ورد عن العرب استعمال لفظ الجمع دون المفرد، كما هو الحال في قولهم: "طيرٌ عبابيد"، أي متفرقة، فاستعملوا لفظ الجمع الذي هو فرع، ولم يستعملوا لفظ الواحد الذي هو الأصل، وكذلك قولهم: "طيرٌ أبابيل"، أي جماعات، قال تعالى: ﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ﴾[الفيل:٣]، وهناك من يرى أنَّ واحد أبابيل: (إِبَّوْلٌ)، وقيل: واحده: (إِبِّيْلٌ)(٥٦).

- **العدد (واحد) إذا رُكب مع العشرة خرج عن الأصل:**

الأصل في العدد (أحدَ)، و(إحدى) المركب مع العشرة هو: (واحد)، و(واحدة)، فالهمزة فيهما مبدلة من الواو[٥٧]، وقد قيل: (وَحِدَ عَشَرَ) على الأصل، وهو قليل. وقد يقال: (وَاحِدَ عَشَرَ)، و(وَاحِدةَ عشَرَ) على أصل العدد[٥٨].

وهذا الذي ذكره الأشموني يبقى خارج نطاق الاستعمال؛ إذ لم أقف عليه في شواهد العرب أو استعمالاتها، حتى إن الأشموني نفسه استدرك قائلاً:" وأما ما حكاه الكسائي من قول بعضهم: وَاحِدَ عَشَرَ، فشاذٌ نَبَّه بِهِ على الأصلِ المرفوض"[٥٩].

والذي استدركه الأشموني، هو ذاته ما ذهب إليه رضي الدين؛ إذ قال:" وإذا استعمل في الأعداد المنيفة: اختاروا لفظ أحد، وإحدى على: واحد وواحدة، تخفيفا، وقد يقع في التنبيف واحد وواحدة، أيضا، لكن قليلا، فيقال: واحد عشر، وواحدة عشرة..."[٦٠].

أمَّا المرادي، فكان له رأي آخر، فهو يرى أن هذا الأصل واردٌ؛ لأنَّ القلب في هذا العدد لم يكن مِمَّا تلتزمه العرب جميعها[٦١].

- **النسبة إلى (فَعِيْلَة) يلزم فيها مخالفة الأصل:**

الأصل في النسبة إلى (فَعِيْلة): (فَعِيْلِي)، نحو: حَنِيْفَة: حَنِيْفِي، إلاَّ أنَّهم خالفوا هذا الأصل، والتزموا حذف التاء والياء وفتح العين، كقولهم في النسبة إلى (بَجِيْلَة): بَجَلِي، وإلى (صَحِيْفَة): صَحَفِي، وفي (حَنِيْفَة): حَنَفِي، فحذفوا التاء أولاً، ثُمَّ حذفوا الياء، ثُمَّ قلبوا الكسرة فتحة، والتزموا هذا باستثناء بعض الألفاظ الشاذة التي جاؤوا بها على الأصل للتنبيه إلى ذلك الأصل المرفوض، وذلك من نحو قولهم في (سَلِيْقَة): سَلِيْقِي، وفي (عَمِيْرة): عَمِيْرِي[٦٢].

فهذه جملة من الأصول التي لم تراجعها العرب في استعمالاتها، أو أنَّها أماتتها، أو عدلت عن استعمالها، وغيرها كثير، وهذا قد يكون بسبب الثقل، أو لتنافر الحروف، أو لأنَّهم استغنوا بغيرها عنها، كالاستغناء بفعل عن آخر نحو الاستغناء بـ(ترك) عن (ودع)، و(وذر)، أو الاستغناء بالرباعي عن الثنائي المضعَّف، أو الاستغناء بالمزيد عن الثلاثي: نحو (أغاث) عن (غاث)، و(أشفق) عن (شفِق)، و(أحنط) عن (حنط)، و(دلّس) عن (دلَس). وقد يكون للتأثير اللهجي والتطور الدلالي دور في موت بعض الألفاظ. وقد يكون موت بعض الألفاظ مرده إلى قدمها، فكثيراً ما يعبر ابن دريد بلفظ: (وهي لغة قديمة)[٦٣].

ومع هذا فربما يكون اختفاء بعض الألفاظ وعدم استعمالها، مرّده إلى أنَّ تلك الأصول المفترضة لم تكن موجودة أصلاً، ولم يرد على لسانهم شيء منها، فهم إنَّما ارتجلوا بعض الألفاظ وأخضعوها لقياساتهم، فجاؤوا منها بتصريفاتها المختلفة، واكتفوا بارتجال بعض الألفاظ دون أن يأتوا ببعض تصريفاتها، إما لاستغنائهم بغيرها عنها، أو لثقل الأصل، أو لأي سبب مما قد سبق ذكره أو لخلافه.

وأمَّا ما يتعلق بالتركيب، فهو على النحو الآتي:

- **أفعال مجهولة لا فاعل لها:**

فالأصل أن يكون لكلِّ فعل فاعل، ظاهرًا أو مستترا، غير أنَّه جاءت بعض الأفعال المجهولة التي لم ينطق لها بفاعل، فخرجت بذلك عن الأصل، ومن ذلك نحو: جُنَّ، وزُكِم، فعلى قول ابن فلاح إنَّ:"لها أفعالاً مقدرة منسوبة إلى فاعليها، لكنه لم يُنطق بها؛ لأنّه معلوم أنه لا بدّ لكل فعل من فاعل وإن لم يُنطق به، والأصول المرفوضة في اللغة كثيرة، وهذا منها"(٦٤).

وعلّق شريف النجار على هذا النوع من الأفعال، فقال:" وأرى أنَّ هذه الأفعال أفعالٌ خاصة، وتحمل دلالاتٍ خاصة، وهي في أصل وضعها، وضعت على هذه الصيغة؛ لأنَّ دلالتها في أصلِ وضعها ترفض وجود الفاعل، فالدلالة ترفض أن تكون هذه الأفعال مُغيّرة عن صيغة المبني للمعلوم، فالفاعل فيها في أصل وضعها مجهول غير معلوم، ولا يمكن أنَّ نقدره، فإنَّ الجُنون حصل بأسباب مجهولة لا يمكن معرفتها، وكذلك بقية الأفعال"(٦٥).

ومن خلال التأمل في هذه المسألة الخلافية بين المبرد والجمهور(٦٦)، نلمس وجود أصلين متعارضين، فالمبرد يرى أنَّ هذه الأفعال مجهولة لم ينطق لها بفاعل؛ ليتخذ منها دليلاً على أنَّ صيغة المبني للمجهول أصل في نفسها، وليست فرعًا على صيغة المبني للمعلوم، وقوله هذا سيتعارض مع الأصل الأول، وهو الذي يقتضي أن يكون لكل فعل فاعل. أمَّا الجمهور فيذهبون إلى القول: إنَّ صيغة المبني للمجهول فرع على صيغة المبني للمعلوم، وهذا يعني أنَّ هذا النوع من الأفعال المجهولة لها أفعال مقدرة منسوبه إلى فاعليها، ولكنه لم ينطق بها، وهذا القول يتعارض مع الأصل الثاني، وهو الذي يقتضي أن يكون لكل صيغة مفعول صيغة فاعل منطوق بها مع فاعلها.

وعلى هذا، فقول المبرد له ما يؤيده، وقول الجمهور له ما يؤيده، إلا أنَّ قول الجمهور هو الأقرب؛ لأنَّ الأفعال التي احتج بها المخالفون محدودة فيما ورد به السماع، والقياس يدعم القول الأول، إذ يمكن اشتقاق صيغة المفعول من أي فعل وفقًا للضوابط المحددة لذلك، ولأنَّ الفاعل أصل في إحداث الفعل، ونائب الفاعل فرع عليه، فإنَّ صيغة الأول أصل، وصيغة الثاني فرع عليها، فهي مغيَّرة عنها، وإذا تقرر هذا لم يكنْ هذا النوع من الأفعال التي لا فاعل لها، بل لها أفعال مقدرة منسوبة إلى فاعليها، غير أنّه لم يُنطق بتلك الأفعال، فهي من الأصول المرفوضة(٦٧).

ومن هذا النوع الأفعال:(طال)، و(كثر)، و(قلّ)، فإنَّه إذا اتصلت بها ما الكافة، نحو: طالما، وقلّما، لم ينطق لها بفاعل(٦٨)، وهناك من يقول: إنَّ (ما) مصدرية تؤول هي وما تدخل عليه بمصدر يعرب فاعلاً للفعل قلَّ وأخويه. وكذلك الحال بالنسبة لـ(كان) الزائدة، فإنَّه ليس لها فاعل(٦٩).

- **امتناع ظهور المحذوف بعد حذفه، ولهذا صور عدّه، منها:**

الصورة الأولى: عدم جواز إظهار عامل الظرف بعد حذفه:

ومن هذه الأصول المرفوضة عدم جواز إظهار عامل الظرف بعد حذفه؛ لأنَّ الظرف نائب عنه، فلم يجمع بينهما، فأمَّا في قوله تعالى:﴿فَلَمَّا رَآه مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي﴾[النمل:٤٠]، فيقول ابن هشام:

"فزعم ابن عطية أنَّ (مستقرًا) هو المتعلق الذي يقدر في أمثاله قد ظهر، والصواب ما قاله أبو البقاء وغيره من أنَّ هذا الاستقرار معناه عدم التحرك، لا مطلق الوجود والحصول، فهو كون خاص"(٧٠).

يقول ابن يعيش: "واعلم أنَّك لما حذفت الخبر الذي هو (استقرّ)، أو(مستقرّ)، وأقمت الظرف مقامه على ما ذكرنا صار هو الخبر والمعاملة معه، وهو مغاير المبتدأ في المعنى ونقلت الضمير الذي في الاستقرار إلى الظرف، وصار مرتفعًا بالظرف كما كان مرتفعًا بالاستقرار، وصار أصلاً مرفوضًا لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف، وقد صرّح ابن جني بجواز إظهاره، والقول عندي في ذلك أنّ بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار، ونقل الضمير إلى الظرف لا يجوز إظهار ذلك المحذوف؛ لأنَّه قد صار أصلاً مرفوضًا، فإنْ ذكرته أولاً وقلت: زيدٌ استقرّ عندك لم يمنع منه مانع"(٧١).

وقال ابن فلاح: "فيحتمل أن يعمل في الظرف (رآه)، لا (مستقرًا)، أو أن (مستقرًا) بمعنى الساكن بعد الحركة، لا بمعنى الكون، وهو حال من ضمير المفعول، أو أنّه إنّما يمتنع إظهاره إذا حُذف؛ لأنَّه صار أصلاً مرفوضًا، وأمَّا إذا لم يحذف، بل قُلت: زيدٌ استقرَّ عندي، فإنَّه لا يمتنع إظهاره، مع أنَّه قد صرّح ابن جني بجواز إظهاره"(٧٢).

الصورة الثانية: عدم جواز ظهور (كان) المحذوفة المعوض عنها :

فظهور(كان) الواقعة بعد (أنْ) المصدرية أو (إنْ) الشرطية، وقد عوّض عنها بـ(ما)، يُعدُّ أصلاً مهجورًا، فهم إذا حذفوا الفعل، وما يصل به، صار الأصل مهجورًا(٧٣). ومن ذلك قول العباس بن مرداس:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ(٧٤)

أي: لأنْ كُنْتَ ذا نفرٍ، حُذفت (كانَ) وحدها اختصارًا، فصارت العبارة: لأنْ كنت ذا نفرٍ، فاستكره عندئذ مباشرة (أَنْ) للاسم (أَنْتَ)، فجيء بـ(ما) عوضًا من (كان) ، وأُدغِمَت نون (أَنْ) في ميم (ما). و(أَنْتَ) هو اسم (كان) المحذوفة انفصل بعد أن كان متصلاً لإسقاط ما اتصل به، وحُذفت كذلك (اللام) الجارة قبل (أنْ)، وهو حذف مطّرد في هذا الموضع ونحوه. و(أنْ) في هذا المذهب مصدرية على مذهب سيبويه، وجمهور البصريين(٧٥).

الصورة الثالثة: عدم جواز ظهور العامل في نحو: إياك والأسد:

الأصل أنَّه لكلِّ معمول عامل يعمل فيه الرّفع أو النصب أو الجر، ولذا فإنّ الأصل في قولك: إياك والأسد: باعد نفسك، أو نحّ، إلاّ أنَّه حُذف الفعل وجوبًا، وصار ظهوره في اللفظ أصلاً مرفوضًا، يقول ابن يعيش:" وكثر ذلك محذوفًا حتّى لزم الحذف، وصار ظهور العامل فيه من الأصول المرفوضة، فمن ذلك قولهم: إيَّاك والأسد، فإيّاكَ اسم مضمر منصوب الموضع، والناصب له فعلٌ مضمرٌ، تقديره: إيّاك باعد، وإيّاكَ نحّ، وما أشبه ذلك، والأسد معطوف على إيّاك"(٧٦).

- **رفض الأصل في الرتبة:**

من المعلوم أنَّ الأصل في المبتدأ أن يأتي متقدمًا، إلاَّ أنَّ هذا الأصل يرفض، في مواضع يلزم فيها تقديم الخبر عليه، ومن ذلك إذا كان المبتدأ نكرة والخبر شبه جملة، ولا مسوغ للابتداء بالنكرة إلا تقدّم الخبر، نحو: في الدار رجلٌ، وعندي مالٌ، وغير ذلك من المواضع التي يجب فيها تقدم الخبر(٧٧).

ومعلوم أنّ الأصل أن يتأخر الحال على صاحبه، إلاَّ أنَّ هذا الأصل يرفض إذا كان صاحب الحال نكرة، وليس له مسوغ إلا تقديم الحال، كقوله:

لميّة مُحِشًا طللُ(٧٨)

فهذه جملة من الأصول المرفوضة – وغيرها كثير- التي يأباها التركيب، إمَّا للتعويض عنها بغيرها، أو عارض يمنع الرجوع إلى الأصل.

ويظهر من النماذج السابقة أن الأصول المرفوضة أو المهملة ذات مظهرين، فهي إمّا تتعلق بالمفردات أو تتعلق بالتركيب، فأمَّا التي تتعلق بالمفردات فغالبًا لا خلافَ فيها، وأمَّا تلك التي تتعلق بالتركيب، فهي التي وجد فيها الخلاف غالبًا؛ إمَّا لاختلاف النحويين في تحديد الأصول، أو لاختلاف اللهجات، أو لاختلافهم في أصول الاستدلال؛ ولذا يلحظ أن كلّ النماذج التي جيء بها مما يتعلق بالمفردات ليست محل خلاف، باستثناء الفعلين (هات)، و(تعال) اللذين ذهب الزمخشري إلى أنهما من أسماء الأفعال وليسا فعلين، وباستثناء بعض الصور التي نُبّه بها على الأصل.

المبحث الثاني: أصول يمكن مراجعتها، إنْ احْتِيْجَ إلى ذلك، وهي على ثلاثة أضرب:

الضرب لأول: ما يمكن مراجعته عند الضرورة فحسب.

ولهذا الضرب من المراجعة صور مختلفة، منها:

- **مراجعة الأصل المستحق للاسم المنصرف:**

فالأصل في الاسم الصرف، وقد يفارق الاسم هذا الأصل إن اعترضته علة تمنع صرفه، غير أنَّه يجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف(٧٩)، يقول: المبرد: "واعلم أنَّ الشاعر إذا اضطرّ صرف ما لا ينصرف، جاز له ذلك؛ لأنَّه إنَّما يرد الأسماءَ إلى أصولها. وإنِ اضطرَّ إلى ترك صرف ما لا ينصرف، لم يجز له ذلك؛ وذلك لأنَّ الضرورة لا تُجوّز اللحن، وإنَّما يجوز فيها أن تردَّ الشيء إلى ما كان له قبل دخول العلة"(٨٠). ويقول ابن عصفور: "وصرف ما لا ينصرف في الشعر أكثر من أن يُحصى. وزعم الكسائي والفراء أنَّه جائزٌ في كلِّ ما لا ينصرف إلا (أَفْعَل مِنْكَ)، نحو: أفضل من زيدٍ... وذهب بعض البصريين إلى أنَّ كلَّ ما لا ينصرف يجوز صرفه، إلا أن يكون آخره ألفًا، فإنَّ ذلك لا يجوز فيه؛ لأنَّ صرفه لا يُقام به قافية، ولا يصحح به وزن. والصحيح أنَّ صرفه جائزٌ لما بيناه قبل، من أنَّ الشعر قد يسوغ فيه ما لا يسوغ في الكلام، وإن لم يضطر إلى ذلك الشاعر"(٨١).

ومن هذا قوله:

إنِّي مُقَسِّم مَا مَلَكْتُ فَجاعلٌ ... أجرًا لآخِرَةٍ ودُنْيًا تَنْفَعُ(٨٢)

فصرف (دنياً) هي ممنوعة من الصرف.

وقوله:

فَلَتأْتينْكَ قَصَائِدٌ لَيَدْفَعًا ... جَيْشًا إلَيْكَ قَوَادِمُ الأَكْوَارِ(٨٣)

وكذلك قوله:

إِذَا مَا غَزَوا بِالْجَيْشِ حَلَّقَ فَوْقَهُمْ عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ[٨٤]

فصرف (قصائد)، و(عَصَائِب) – الثانية- ، وحقهما عدم الصرف؛ لأنَّهما جاءا على صيغة منتهى الجموع (مفَاعِل)[٨٥].

ومثله قوله:

فَأَتَاهَا أحَيْمِرٌ كَأَخِي السّهـ ـمِ بِعضْبٍ فَقَالَ كُوْنِي عَقِيْرا[٨٦]

وقوله:

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلاتُ إنَّكَ مُرْجِلِي[٨٧]

وقوله:

رُبَّ رَامٍ مِنْ بَنِي ثُعَلٍ مُتْلجٍ كَفَيّه فِي قُتَرِهْ[٨٨]

فصرف (أحَيْمِرٌ)، و(عُنَيْزَةٍ)، و(ثُعَلٍ) وهي ممنوعة من الصرف[٨٩].

- **مراجعة أصل الوضع في مضعّف الثلاثي:**

وذلك مثل فك التضعيف في المشدد، يقول المبرد:" نحو قولك في (رادّ) إذا اضطررت إليه: هذا رادد؛ لأنَّه فاعل في وزن ضارب، فلحقه الإدغام، كما قال: يَشْكُو الوَجَى من أظْلُلٍ وأَظْلُلِ[٩٠]"[٩١].

وقد جاء عليه قوله:

مَهْلا أَعاذِلَ قَدْ جَرَّبْتُ مِنْ خُلقِي إِنِّي أَجُوْدُ لأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا[٩٢]

فأصله المستعمل (ضنُّوا)، لكنه جاء على الأصل المهجور ضرورة[٩٣] للتنبيه على حالته الأولى. وقد تحدث سيبويه عن هذا البيت قائلاً:" وقد يبلغون بالمعتلّ الأصلَ فيقولون: رادِدٌ في رادّ، وضنِنوا في ضنّوا، ومررتم بجوارِي قبلُ، قال قَعْنَبُ بن أمّ صاحب...لأَقْوَامٍ وَإنْ ضَنِنُوا"[٩٤]، وقال: "إعلم أن الشعراء إذا اضطروا إلى ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إدغامه أجروه على الأصل، قال الشاعر، وهو قنعب بن أم صاحب ... لأَقْوَامٍ وَإنْ ضَنِنُوا "[٩٥].

ونظائر هذا كثير في الشعر، ومن ذاك قول العجاج:

تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلِ[٩٦]

أي: الأظلّ، وهو باطن خفّ البعير[٩٧]، فعدل إلى الأصل المهجور ضرورة[٩٨].

وكذلك قوله:

فَإنْ يُوضِح بِالخَبِيْثِ الأَقْلَلِ[٩٩]

أي: الأقل، والمراد: فإن يُظْهر بالشيء القليل (يَرْضَوا ، ويَنْسَوْا خَفَرَ التَّزَوُّلِ) [١٠٠].

وكذلك قال العجاج:

تَعَمُّدًا لِذِي الجَلالِ الأَجْلَلِ[١٠١]

وقوله:

وَإِنْ رَأَيْتَ الحِجَجَ الرَّوَادِدَا   قَوَاصِرًا بِالْعُمرِ أَو مُوَادِدَا[١٠٢]

يريد: الروَادَّ، والموادّ[١٠٣].

ومثله قوله:

إنْ بَنِيَّ لَلِئَامٌ زَهَدة   مَالِي مِنْ صُدُوْرِهِم مِنْ مَوْدَدَة[١٠٤]

يقول ابن عصفور: "يريد: مودّة، فليس في شيء من ذلك زيادة حركة، بل رُدّت فيه الحركة التي كانت قبل الحرف المضعّف إلى الأوّل من المثلين، رجوعًا إلى الأصل عند الاضطرار إلى ذلك"[١٠٥].

وكان ابن جني قد تحدّث عن هذا النوع من المراجعة، فقال: "قلتُ: هذا ظهر على أصله منبهة على بقية بابه، فتعلم به أنَّ أصل (الأصمّ): أصْمَم، وأصل (صبٍّ): صبِبٌ، وأصل (الدواب): والشوابّ الدوابِب والشوابِب؛ على نحو ما تقوله في نحو استصوب وبابه: إنَّما خرج على أصله إيْذَانًا بأصول ما كان مثله"[١٠٦].

ومن هذا النوع من المراجعات:

- مجيء العطف في موضع المثنى؛ إذ الأصلُ في قولك: "الزيدان": زيدٌ وزيدٌ[١٠٧]، والذي يدلّ على ذلك أنّ الشاعر إذا اضطُرّ عاود الأصل، نحو قوله:

كَأَنَّ بَيْنَ فكّها والفَكِّ   فَأْرَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ في دسُكِّ[١٠٨]

أراد: بين فَكَّيْها، فلمَّا لم يتّزن له، رجع إلى العطف، وهو كثيرٌ في الشعر[١٠٩].

- إضافة العدد اثنين إلى معدوده، إذ القياس في العدد (واحد واثنين) أن يُضاف كلُّ واحد منهما إلى ما بعده من الأنواع المعدودة، فيقال: واحد رجال، واثنا رجال، إلا أنَّه لما أمكن أن يذكر الشيء باسمه فيجتمع فيه الأمران[١١٠]، أي يستغنى بالمعدود عن العدد، فعدل عن ذلك الأصل، فقيل: رجلان، ولم يقال: اثنا رجال، إلاَّ أنَّه قد جيء على الأصل المرفوض تنبيها عليه، وذلك في قوله:

كَأَنَّ خُصْيَتَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُل   ظَرْفُ عجُوْزٍ فيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ[١١١]

فجاء به على أصل القياس ضرورة، وكان قياس ما عليه الاستعمال حنظلتان[١١٢].

- **مراجعة علامات الإعراب المحذوفة**[١١٣]:

الأصل في علامات الإعراب الأصلية أن تكون ظاهرة، إلا إذا اعترضت الاسم علة عارضة تمنع من ظهورها؛ للتعذر، أو للثقل، أو للمناسبة. إلا أنّه قد يضطر الشاعر لمراجعة الأصل فيُظهر الحركة في ما لا تظهر عليه، كما هو الحال في الاسم المنقوص، الذي يرفع ويجر بحركتين مقدرتين، وقد جيء به والحركة ظاهرة عليه، ومن ذلك قوله:

لا بَارَكَ اللهُ فِي الغَوَانِي هَلْ   يُصْبِحْنَ إلاّ لَهُنَّ مُطَّلَبُ[١١٤]

فأظهر الكسرة – ضرورة– في (الغواني) وحقه أنْ يكون مجرورًا بكسرة مقدرة منع من ظهورها الثقل، ومثله قوله:

مَا إن رَأيتُ ولا أرَى فِي مُدَّتِي   كَجواريٍ يَلْعَبْنَ في الصَّحْراءِ[١١٥]

فكسر (جواري) ضرورة، وحقه أن يكون (جوارٍ) بحذف الياء والتعويض منها بالتنوين.

ومنه قوله:

تَرَاهُ وَقَدْ فَاتَ الرُّمَاةَ كَأَنَّهُ أَمَامَ الكِلابِ مُصْغِيُ الخَدِّ أَصْلَمُ(١١٦)

الضرب الثاني: ما يمكن مراجعته في سعة الكلام وفي غير ضرورة ، وإن قل استعماله.

لعل أبرز صور هذا النوع من المراجعة، ما جاء من حمل الفرع على الأصل، كما هو الحال في إلحاق التنوين بجمع المؤنث السالم، في نحو: مسلماتٍ، إلحاقًا بالنون في جمع المذكر السالم، من نحو: مسلمين؛ لأنَّ جمع المؤنث السالم، فرع على جمع المذكر السالم، والتنوين في الأصل هو نون ساكنة، وإلحاقها بجمع المؤنث السالم، كأنَّه ردٌّ للفرع على الأصل(١١٧).

ولهذا الضرب من المراجعة صور مختلفة، منها:

- **مراجعة الأصل الإعرابي، لتابع المضاف إلى الوصف، والتابع لمجرور بحرف جرٍّ زائد:**

ومن ذلك قولهم: مررتُ برجلٍ ضاربِ زيدٍ وعمرًا، فالأصل في (زيدٍ) النصب بـ(ضارب)، لذا نصب (عمرًا) مراعاة لهذا الأصل المغيّر، ومنه قولهم: ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا، فنصب (قاعدًا) على محل (بقائم)؛ إذ الأصل فيه النصب(١١٨).

وكان ابن جني قد توقف عند هذا الموضع، فقال:" وإذا جاز أن تراعى الفروع نحو قوله:

بَدَا لِيَ أَنِي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيا(١١٩)

وقوله :

مَشَائِيْمُ لَيْسُوا مُصْلِحينَ عَشِيرَةً وَلا نَاعِبٍ إلاّ بِبينٍ غُرابُها(١٢٠)

كانت مراجعة الأصول أولى وأجدر"(١٢١).

ففي البيت الأول جرَّ (سابق) بما كان يجوز في (مدرك)، وهو دخول الباء الزائدة عليه فتجره لفظًا، فجرّ (سابق) على توهم وجود الباء، وليست فيه بأصل. وكذلك الحال في البيت الثاني؛ إذ جرّ (ناعب) على ما توهمه في (سابقين)(١٢٢).

- **مراجعة أصل الوضع في فعل الأمر الذي للمواجهة:**

فهذا الفعل محل خلاف، فالبصريون يذهبون إلى أنَّ هذا الفعل مبنيٌّ مطلقًا(١٢٣)، وذهب الكوفيون إلى أنَّه معرب مجزوم بلام مقدرة، وأصل افْعَل: لِتَفْعَلْ(١٢٤)، فنحو: اضرب هو عندهم: لتضربْ، ثُمَّ حُذفت اللام تخفيفًا، فصار: تضْرِب، ثُمَّ حُذفت التاء للفرق بينه وبين المضارع غير المجزوم عند الوقف، فصار: ضربْ، ثُمَّ أُدخلت عليه همزة الوصل توصلاً للنطق بالساكن، وقد استدل الكوفيون على صحة مذهبهم بظهور هذه اللام المحذوفة، ومجيء الفعل على أصله المتروك، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[يونس:٥٨] على القراءة المنسوبة إلى النبي ﷺ(١٢٥).

فظهور اللام في هذه القراءة، دليل على مراجعة الأصل المحذوف على مذهب الكوفيين، وهناك شواهد أخرى كثيرة(١٢٦)، ومنها ما روي عن النبي –صلى الله عليه وسلّم– أنَّه قال: "لتأخذوا مَصَافّكُم"(١٢٧). وقوله:

لَتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرَ قُرَيْشٍ فَتَقْضِي حَوَائِجَ المسْلِمِيْنَا(١٢٨)

وقوله:

لِتَبْعِدْ إِذْ نأى جَدْوَاكَ عَنِّي فَلا أَشْقي عَلَيْكَ وَلا أُبَالِي[١٢٩]

فهذه الشواهد كلها محمولة على مراجعة الأصل في فعل الأمر للمواجهة على مذهب الكوفيين، ولا ضرورة فيها، وليس فيها علة أدّت إلى مراجعة الأصل، بل هي مراجعة للتنبيه على الأصل.

ويمكن أن يندرج تحت هذا النوع جملة من المراجعات، التي جاءت في ضرورة، على النحو الآتي:

- **إضافة (كمْ) الخبرية إلى جمعٍ مجرور:**

فالأصل أن تضاف (كم) إلى الجمع كما تضاف إلى المفرد، إلا أنَّه كثر إضافتها إلى المفرد حتّى ظُنَّ أنَّ إضافتها إلى الجمع أصبح أصلاً مهجورًا، وليس الأمر على هذا، بل إنَّه جاءت إضافتها إلى الجمع، فقيل: (كم رجالٍ قد لقيت)، وكذلك جاء إضافة العدد إلى مفرد، فقالوا: (خَمسُ مِئي)[١٣٠].

- **مجيء خبر عسى مجردًا من (أن)، ومجيء خبر (كاد) مقترنًا بـ(أنْ):**

فالأصل في (عسى)أن تقترن بـ(أَنْ)، إلاَّ أنَّها جاءت – في غير ضرورة – مجردة منها في شواهد كثيرة. وكذلك الحال بالنسبة لـ(كاد)، إذ يقال: إنَّ الأصل فيها أنْ تدلّ على المقاربة، والقياس في خبرها أن يكون مقترنًا بأن، لكنها خرجت عن هذا المعنى إلى معنى (حصل)، فنزعت منها (أنْ)، ومع هذا فقد جاء الاستعمال كثيرًا بها وهي مقترنة بـ(أن) تنبيهًا على الأصل المهجور[١٣١].

- **مراجعة أصل الدلالة في الأفعال:**

يقال: إنَّ الأصل في الأفعال أن تدلّ على زمن الحدث، أمَّا الحدث نفسه، فيستفاد من المصدر من غير تعيين للزمن؛ فلمّا جيء بكان وأخواتها، وهي أفعال ناقصة لدلالتها على الزمن، كان هذا تنبيهًا على الأصل في الأفعال، ومراجعة لأصل الدلالة فيها[١٣٢].

- **مراجعة الأصل التاريخي في الفعلين: (ودع)، و(وذر):**

فهذان الفعلان لم يستعمل منهما إلا المضارع والأمر، أمَّا الفعل الماضي، فلم يستعمل استغناءً عنه بالفعل (ترك)، حتّى صار الأصل متروكًا مهجورًا، بل لم يستعمل منهما المصدرُ ولا اسم الفاعل ولا اسم المفعول[١٣٣]، ومع هذا فقد جاءت بعض الشواهد التي اسْتُعْمِلَ فيها الأصل تنبيهًا على ذلك المتروك، وهي شواهد قليلة، لكن لا يمكن أن تحمل على الضرورة، ولا هي تندرج تحت لغة من اللغات، ومن ذلك قوله:

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيْلِي مَا الذِي غَالَهُ فِي الحُبِّ حَتَّى وَدَعَه[١٣٤]

وقوله:

سَلْ أَمِيْرِي: مَا الذِي غَيَّرَه عَنْ وِصَالِي اليَوْمَ، حَتَّى وَدَعَه[١٣٥]

وجاءت عليه قراءة بعضهم– بالتخفيف– : ﴿ما وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى[١٣٦]﴾[الضحى: ٣]، ومنه حديث أبي داود وغيره(دَعُوا الحَبَشَةَ مَا وَدَعُوْكُم)[١٣٧]، وحديثه (لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدَعِهِم الجمَعَاتِ)[١٣٨]، وحديث البخاري (غَيْر مَكْفِيٍّ وَلا مَكْفُورٍ وَلا مُوْدَعَ)[١٣٩]، وقول الشاعر:

جَرى وهو مَوْدُوعٌ وواعِدُ[١٤٠]

وقد استشهد رضي الدين بالبيتين السابقين، إلاّ أنَّه ذهب إلى أن استعمال الماضي (وَدَعَ) جاء للضرورة، وحمِل (يَذَر) على (يَدَع)؛ لأنَّه بمعناه، ولم يستعمل الماضي لا في السعة ولا في الضرورة[١٤١]. وليس الأمر كذلك، فأمَّا بالنسبة للفعل (وَدَعَ)، فكثرة الشواهد تثبت أن الاستعمال لم يكن للضرورة، ويؤيد ذلك استعمال هذا الفعل في بعض القراءات والأحاديث النبوية التي لا ضرورة فيها، وأمَّا بالنسبة للفعل (وَذَرَ)، فهو محق، فالباحث لم يقف على شاهد واحد استعمل فيه هذا المتروك .

ويبدو رضي الدين مضطربًا في أقواله في شأن استعمال الفعل (وَدَع)، فهو مرة يصفه بالاضطرار، ويصفه أخرى بالشذوذ، فهو يقول:" على أن ماضي يدع، وهو ودع، لم يستعمل إلا ضرورة، وبالغ سيبويه فقال: (أماتوا ماضي يدع)، أي لم يستعملوه، لا في نثر ولا في نظم، وقالوا أيضا: لم يستعمل مصدره ولا اسم فاعله ولا اسم مفعوله، مع أن الجميع قد ورد، فالأقرب الحكم بالشذوذ، لا بالإماتة، ولا بالضرورة"[١٤٢].

وهذا الرأي الأخير، هو ما استقرَّ عليه ابن جني؛ إذ جعله من الشاذ أو قليل الاستعمال[١٤٣]. وقال أبو البركات الأنباري: إنَّه من الشاذ الذي لا يُعتَدُّ به في الاستعمال[١٤٤].

- **مراجعة أصل الصيغة في (مَفْعُول) من الثلاثي الأجوف، من نحو: مقُول ومبِيع:**

يكاد النحويون يجمعون على لزوم الحذف في هذه الصيغة، مع اختلافهم في المحذوف، إذ ذهب الجمهور إلى أن المحذوف واو مفعول، فهي على وزن (مَفُعْل)[١٤٥]، وهذا سيبويه يقول:" ويُعتل مفعول منهما كما اعتلَّ (فُعِلَ)؛ لأنَّ الاسم على (فُعِلَ): (مَفْعُولٌ)، كما أنَّ الاسم على (فَعَلَ): (فَاعِل)، فنقول: مَزُور، ومَصُوْغ، وإنَّما الأصل: مَزْوُور، فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في يَفْعَل، وحذفت واو مفعول؛ لأنَّه لا يلتقي ساكنان، ونقول في الياء: مبيع، ومهيب، أُسكنت العين، وأُذهبت واو مفعول ..."[١٤٦].

وذهب الأخفش إلى أن المحذوف عين الكلمة، والواو الباقية هي واو صيغة (مَفْعُول)، فتكون على وزن (مَفُوْل) في ذوات الواو و(مَفِيْل) في ذوات الياء[١٤٧].

هذا ما يكاد يجمع عليه النحويون، فصيغة (مَفْعُول) متروكة في الثلاثي الأجوف، إلا أنَّ هذا ليس إجماع لغات العرب، فهو يكاد يسقط بما نُقِل عن بني تميم وارتضاه بعض النحويين، فقد نُقل عن بني تميم أنّهم يتمون صيغة (مَفْعُوْل) من ذوات الياء، ولا يحذفون شيئًا منها، فيقولون: مَخْيُوْط ومَكْيُوْل[١٤٨]. ومن هذا قوله:

قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسَبُوْنَكَ سَيِّدًا وَإِخَالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَعْيُوْنُ[١٤٩]

وقوله:

وَكَأَنَّهَا تُفَاحَةٌ مَطْيُوْبَة[١٥٠]

قال علقمة:

يَوْمُ رَذَاذٍ عَلَيْهِ الدّجْنُ مَغْيُوْمُ[١٥١]

بل إنَّ العرب قد يتخطون الياء، ويتمون في ذوات الواو، وإن كان أثقل منه من الياء؛ لوقوع الضمة بين واوين، وذلك قولهم: ثوبٌ مصْوُون، وفرسٌ مَقْوُوْد، ورجلٌ مَعْوُوْدٌ، ومنه قولهم:

وَالْمِسْكُ فِي عَنْبَرِه مَدْوُوْف[١٥٢]

أما ابن منظور، والمرتضي الزبيدي، فقد نقلا شيئًا آخر؛ إذ قالا:" وكَذلِكَ القول في كُلِّ مَفْعولٍ من ذَواتِ الثّلاثة إِذا كانَ من بَناتِ الياءِ، فإِنَّه يَجيء بالنقصان والتَّمامِ. فأمَّا من بنات الواو، فلم يجيء على التمام إلاَّ حَرْفانِ : مِسْكٌ مَدْوُوف ، وثَوْبٌ مَصْوُون، فإِنَّ هذيْن جاءا نادِرَيْن ، وفي النَّحويّين من يَقيسُ عَلَى ذلِكَ فيقول : قولٌ مَقْوُولٌ ، وفرسٌ مَقْوُودٌ، قِياساً مُطَّرِداً"[١٥٣]، وهذا الذي نقلاه هو ما ورد عن سيبويه[١٥٤]، وصرّح به الصَّغاني[١٥٥].

ويرى المبرد أنَّ الرجوع إلى الأصل في هذا الباب لا يكون إلاّ عند الضرورة؛ فإذا اضطرّ الشاعر جاز له أنْ يردَّ (مبيعًا) وجميع بابه إلى الأصل، وهو بهذا لم يفرق بين ذوات الياء وذوات الواو، خلافًا لما يقول: إنَّه مذهب جميع البصريين، من القول بعدم جواز مراجعة الأصل في ذوات الواو كراهة للضمّة بين واوين، فهم لم يجيزوا نحو: (مَقْوُول)، واحتّج المبرد لرأيه هذا بأنّهم أجازوا ما هو أثقل من هذا، وذلك في ما اجتمعت فيه ضمتان وواوان، كقول العجاج:

كَأَنَّ عَيْنَيْهِ مِنَ الغُؤُورِ[١٥٦]

وقول أبي ذُؤيب الهذلي:

وَسَوَّدَ مَاءُ المرْدِ فَاهَا فَلَوْنُهُ   كَلَوْنِ النَّؤُورِ فَهِي أَدْمَاءُ سَارُهَا[١٥٧]

فهذا أثقل من (مَقْوُوْل)؛ لأنَّ فيه واوين وضمتين، وفي (مَقْوُوْل) واوان بينهما ضمّة[١٥٨]. وقد نقل عن أبي علي الفارسي ما يوافق كلام المبرد، إلا أنّه لم يجعل مراجعة الأصل في الضرورة، فهو يقول: "ولو جاء التصحيح فيما كان من الواو لم يُنكر، ألا تراهم قد قالوا: الغُؤُور، فهو مثل (مَفْعُول) من الواو لو صحّ"[١٥٩]، وهناك كثيرٌ من النحويين الذين أجازوا التصحيح في ذوات الواو، وإن كان على قلة، ومن أولئك العكبري، ورضي الدين[١٦٠]، ويرى ابن سيده أن مراجعة الأصل في ذوات الواو لغة تميمية[١٦١].

ومما سبق يبدو أن النحويين قد انقسموا في هذه المسألة على ثلاثة أقسام:

- **قسم** يذهب إلى أنَّ مفعول من الثلاثي الأجوف يُعل بحذف إحدى الواوين، ويجوز الرجوع إلى الأصل في ذوات الياء، كما هي لغة تميم، ولا يجوز الرجوع في ذوات الواو؛ لثقل الضمة بين واوين، إلا ما ندر، وهذا –كما سبق– رأي سيبويه، وصار عليه الصغاني.
- **قسم** يرى أن مراجعة الأصل قد تكون في ذوات الواو كما هي في ذوات الياء، وهي في ذوات الياء أكثر، وهذا –كما سبق – رأي ابن سيدة، والعكبري، ورضي الدين.
- **قسم** يرى أنَّه لا يُراجع الأصل في (مفعول) إلا في الضرورة، ولا فرق في ذلك بين ذوات الياء وذوات الواو، وهذا –كما سبق – رأي المبرد.

ويبدو للباحث أنَّ الرأي الثاني هو الأقرب إلى الصواب، فهذه بعض الشواهد، وغير هذا كثير مما جاءت فيه مفعول على الأصل من غير حذف، وفي غير ضرورة، حتّى إنَّ ابن جني قال – معلقًا على هذا ونحوه-: "واعلم مع هذا أنَّ بعض ما ندعي أصليته من هذا الفن قد يُنطق به على من ندعيه من حاله – وهو أقوى الأدلة على صحة ما نعتقده من تصوّر الأحوال الأُول- وذلك اللغتان تختلف فيهما القبيلتان كالحجازية والتميمية ..."[١٦٢].

الضرب الثالث: ما يمكن مراجعته لعلة عارضة

ولهذه المراجعات صور مختلفة، منها:

- **مراجعة أصل الوضع في مضارع الفعل (رأى):**

فمضارع الفعل (رأى)، تحذف الهمزة منه – وهي عين الفعل- وتقلب الياء ألفا في المضارع، فيقال: يرى، والأصل فيه: يرْأَيُ بوزن (يَفْعَل)، فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت، ثُمَّ قلبت (الياء) ألفًا لمناسبة الفتحة، أو تحركت (الياء) بعد فتحة، فقلبت ألفًا، ونقلت حركة (الهمزة) إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها، ثمَّ حذفت (الهمزة) لالتقاء الساكنين، فأصبح مضارع (رأى) هو(يرَى) بقلب (الياء) ألفًا، فإذا دخل على هذا الفعل (ألف الاثنين) أو (نون النسوة) رجعت (الياء) إلى أصل وضعها، فيقال: هُما يَرَيَان، وهُنَّ يَرَيْنَ[١٦٣].

- **مراجعة الأصل المستحق في الفعل المضارع المجزوم إذا اتصلت به نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة:**

فالفعل المضارع المجزوم إذا اتصلت به نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة، كما هو في مثل: (واللهِ لتجتهدَنَّ)، فهو في الأصل مستحق للجزم لدخول لام الطلب عليه، فحقه أن يجزم بالسكون، فلما دخلت عليه نون التوكيد حُرِك بالفتح، وهذا مناسب للتخلص من التقاء الساكنين، وهما سكون الدَّال والنون الأولى من نوني التوكيد، فغُيّر عن أصله الأول، وهو استحقاقه للجزم بالسكون، وعاد إلى أصله القريب وهو بناؤه على الفتح عند اتصاله بنون التوكيد اتصالاً مباشرًا، فانفتح آخره للتخلص من التقاء الساكنين[١٦٤].

- **مراجعة الأصل المستحق في المثنى الذي تلحقه النون عوضًا من الحركة والتنوين:**

فالأصل في الاسم الإعراب، فإذا ثُني لحقته النون – على مذهب الجمهور[١٦٥]– عوضًا من ذهاب الحركة، والتنوين. فإن كان الاسم المفرد ممنوعًا من الصرف، نحو: أحمد وأسود، خرج عن الأصل، فلا يقبل الحركة ولا التنوين؛ فإذا ثُني ذلك الاسم، لحقته النون عوضًا من الحركة والتنوين؛ لأنه بالتثنية خرج عن الشبه بالأفعال، وعاد إلى أصله المستحق، وهو لحاق النون التي هي عوض من الحركة والتنوين، فيقال: أحمدان، وأسودان[١٦٦].

- **مراجعة الأصل المستحق في أسماء المؤنث التي تلحقها علامة التأنيث:**

فالأصل في أَسمَاء الْمُؤَنَّث، أنَّ تلحقها علامة التأنيث، وأمَّا ما كان على ثَلَاثَة أحرف، وَلَيْسَت فِيهِ عَلامَة التَّأْنِيث، فَإِنَّك ترد إِلَيْهِ عَلامَة التَّأْنِيث فِي التصغير، كَقَوْلِك فِي هِنْد: هنيدة، وَفِي قدر: قديرة ، وَإِنَّمَا وَجب ردُّ هَاء التَّأْنِيث فِي التصغير؛ لِأَن الِاسْم الْمُؤَنَّث حَقه أَن يكون لَفظه زَائِدًا على لفظ الْمُذكر بعلامة ينْفَصل بهَا، والتصغير يرد الْأَشْيَاء إِلَى أُصُولهَا، فكرهوا أَلا يردُّوا هَاء التَّأْنِيث فِي التصغير، فَيكون الِاسْم قد خلا من عَلامَة التَّأْنِيث فِي كل وَجه مَعَ خفَّة اللَّفْظ، فَوَجَبَ أَن يكون سُكُون التصغير رادًا لهاء التَّأْنِيث، أمَّا إِذا كَانَ الِاسْم زَائِدا على ثَلَاثَة

أحرف، فلا تلْحقه عَلامَة التَّأْنِيث، كَقَوْلِك فِي تَصْغِير عقرب: عقيرب، فهم لم يلحقوه عَلامَة التَّأْنِيث؛ لِأَنَّهُ زَاد حرفا على الثلاثي، وَلَيْسَ يحْتَاج فِي بنائِهِ إِلَى أَكثر من ثَلَاثَة أحرف(١٦٧).

- **مراجعة أصل الحكم في ألف (ذا) وياء (الذي):**

فالألف في "ذا" والياء في "الذي"، أصليَّتان، والدليل على ذلك قولهم في تصغير ذا "ذَيَّا" وأصله: ذَيَيَّا، بثلاث ياءات: ياءان من أصل الكلمة وياء للتصغير؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، إلاّ أنَّهُم استثقلوا اجتماع ثلاث ياءات؛ فحذفوا الأولى، وكان حذفها أولى؛ لأن الثانية دخلت لمعنى وهو التصغير، والثالثة لو حذفت لوقعت ياء التصغير قبل الألف، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا؛ فكانت تتحرك، وياء التصغير لا تكون إلا ساكنة، ووزنه "فَيْلى"؛ لذهاب العين منه؛ وفي تصغير الذي "اللَّذيّا" ولولا أنهما أصليتان، ما انقلبت الألف في "ذا" ياء وأدغمت في ياء التصغير، وما ثبتت الياء في "الذي" في التصغير؛ لأن التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها(١٦٨).

- **مراجعة الأصل الإعرابي في الفعل المضارع المتصل بإحدى نوني التوكيد، اتصالاً غير مباشر:**

فالأصل في الفعل المضارع الإعراب، إلا إن اتصلت به إحدى نوني التوكيد اتصالاً مباشرًا، فعندها يكون الأصل فيه البناء على الفتح، كما في قوله تعالى: ﴿... لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغرين﴾[يونسف:٣٢]، فإن اتصلت به بألف الاثنين، أو بواو الجماعة، أو بياء المخاطبة، رجع إلى ما كان يستحقه من إعراب، وذلك على وفق التغييرات الآتية: (يجلس)، يصبح (يجلسَنَّ)، فيبني الفعل على الفتح لاتصاله بنون التوكيد اتصالاً مباشرًا. أمَّا إذا اتصلت به واو الجماعة، فهو(يجلسون)، فإذا دخلت عليه إحدى نوني التوكيد، أصبح (يجلسوننَّ)، فتحذف نون الرفع لتوالي ثلاث نونات، فيصبح (يجلسوْنَّ)، فيلتقي ساكنان، هما الواو والنون الأولى من نوني التوكيد الثقيلة، فتحذف الواو للالتقاء الساكنين، ويبقى الحرف قبلها مضمومًا، فيصبح (يجلسُنَّ)، فهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة لتوالي ثلاث نونات، ويحدث الشيء نفسه إذا اتصلت به ألف الاثنين أو ياء المخاطبة(١٦٩).

- **مراجعة الأصل المحذوف عند النسبة إلى ذوات الحرفين مما حُذفت لامها:**

فعند النسبة إلى ذوات الحرفين مما حُذفت لامه، نحو: (غدًا)، و(يد) و(دم)، فالأصل فيه (غدْوًا)- بسكون العين-، ودمي، ويدي، ولك في النسبة إليها أن تقول: غَدَوِيٌّ، ودَمَوِيٌّ، ويدويٌّ، ويجوز فيها: غَديّ، ودميٌّ، ويديٌّ، ويُستدل على ذلك بما أورده سيبويه؛ إذ قال:" فإن قال: فهلا قالوا: غدويٌ، وإنما يدٌ وغدٌ كلّ واحد منهما (فَعْلٌ)، يستدل على ذلك بقول ناسٍ من العرب: آتيك غدواً يريدون غداً"(١٧٠)

وعلى هذا جاء قول لبيد:

وَمَا النَّاسُ إِلاّ كَالدِّيارِ وَأَهْلُها   بِها يوَمَ حَلُّوها وغَدْواً بَلاقِعُ(١٧١)

ولهذا نظائر كثيرة، منها: رجوع العين في (حرٍ) عند النسبة إليها، فيقال: حريٌّ، وحرحِيٌّ؛ لأنَّ الأصل فيه (حرِحٌ)، وتقول في التصغير: (حُرَيْحٌ)، بل إنَّ هناك ما لا يجوز فيه إلا ردّ المحذوف على الأصل، نحو: أبويّ، وحمَوِيّ، وأخويّ ، وهَنَوِيٌّ، وَسَنوِيٌّ؛ إذا أضفت إلى أب، وحم، وأخ، وهَن، وسنة(١٧٢).

وكان سيبويه قد تناول هذه الأسماء في باب الإضافة إلى بنات الحرفين، فقال: " وذلك قولك في أب: أبويٌّ وفي أخٍ: أخويٌّ وفي حمٍ: حمويٌّ، ولا يجوز إلاّ ذا، من قِبَل أَنَّكَ تَردَّ من بنات الحرفين التي ذهبت لاماتهن إلى الأصل ما لا يخرج أصله في التثنية، ولا في الجمع بالتاء. فلما أخرجتِ التثنيةُ الأصلَ لزم الإضافة أن تُخرج الأصلَ إذْ كانت تَقْوى على الردّ فيما لا يخرج لامُه في تثنيته ولا في جمعه بالتاء؛ فإذا رُدَّ في الأضعفِ في شيءٍ كانَ في الأقوى أَرَدَّ"(١٧٣).

وقد تردُّ التثنيةُ –كما أشار سيبويه- الحرف المحذوف، ومن ذلك ردّ اللام في (دم) في قول المثقب العبدي:

فَلَو أنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا   جَرى الدَّميَانِ بالخَبَرِ اليَقِيْنِ(١٧٤)

وقوله:

يَدَيَانِ بَيْضَاوَان عِنْدَ مُحَلِّم   قَد يَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهَدَا(١٧٥)

فقد عادت اللام بالتثنية على خلاف في أصلها، فمن قال: إنَّ أصلها (ياء) استشهد بهذا البيت، وهذا مذهب الخليل، وسيبويه، أكثر النحويين(١٧٦).

ومن ذهب إلى أنَّ أصلها (واو)، احتجَّ بأنَّ حذف الواو أكثر من حذف الياء، والمصير إلى الأغلب الأعم أولى، كما أنَّهم حكوا في تثنيته (دموان)، وهذا اختاره الجوهري(١٧٧)، ونقله ابن السرّاج، وابن يعيش(١٧٨).

ومن هذا النوع في المراجعة ما يظهر في الأفعال معتلة العين، نحو: قُل وبع، فالأصل فيها: قَول وبيع، إلاّ أنَّها مبنية على السكون، فالتقى ساكنان، فحذفت عين الكلمة للتخلص من التقائهما، فأصبحت: قُلْ وَبع؛ فإذا أُسندت إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، عادت العين المحذوفة لتحرك اللام، وذلك نحو: قُوْلا وبِيْعَا، وقُوْلُوا وبِيْعُوا، وقُوْلِي وبِيْعِي، فعادت الكلمة إلى أصلها المحذوف لزوال سبب الحذف.

فهذه الشواهد – وغيرها كثير- دلائل واضحة على جواز مراجعة الأصول المحذوفة في ذوات الحرفين، إن عرض عارض، النسب أو التصغير أو التثنية أو الجمع، وغيرها.

نتائج البحث:

خلص الباحث إلى جملة من النتائج التي ظهرت على النحو الآتي:

- ليس كلُّ ما حُكم عليه بأنَّه من الأصول المهجورة، ينطبق عليه هذا الحكم قطعًا، بل إنَّ هناك من تلك الأصول ما جاء به الاستعمال في غير ضرورة.
- بعضُ ما قيل: إنَّه أصل مهجور، لم يرد في كلام العرب؛ يقوم على استقراء ناقص، لم يحص استعمالات العرب، ولم يقف على بعض لغاتها.
- بعضُ ما تُرك استعماله، قد يكون سببه ثقل ذلك الأصل، أو لاستغنائهم عنه بغيره.
- ربما تفيد دراسة اللغات السامية، والعربية واحدة منها_ في تفسير بعض الظواهر والاستعمالات التي أصبحنا نحكم عليها بأنَّها مهجورة.

- الاختلاف في تحديد الأصول النحوية، أو الصرفية، أو اللغوية أدى دورًا كبيرًا في الحكم على بعض الاستعمالات بأنَّها مهجورة أو مستعملة.

- ما يكون مهجورًا عند بعض النحويين، قد لا يكون مهجورًا عند غيرهم؛ لأنَّ ما هو أصل عند بعضهم، قد لا يكون أصلاً عند غيرهم.

- كثيرًا ما يُعاد إلى الأصل المتروك، إمَّا في سَعَةِ الكلام، أو في ضرورة، أو لعلة عارضة.

- الضمائر، والنسب، والتصغير، والتثنية، والجمع أشياء تردُّ الألفاظ إلى أصولها.

الهوامش:

---

(١) الجاحظ، البيان والتبيين، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، (ط.٧)، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م: ٢/٢١٩.

(٢) ينظر: ابن منظور، جمال الدين مُحَمَّد بن مكرم (٧١١هـ)، دار صادر، (د.ط)، (د.ت):لسان العرب (رجع) ٨/١١٤، ١١٦.

(٣) ينظر: ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك (٦٠٦هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود مُحَمَّد الطناجي، المكتبة الإسلامية، (د.ط)، (د.ت):: ٥/١٠٧.

(٤) ابن جني، الخصائص: ٢/٣٤٧.

(٥) ينظر: ابن منظور، جمال الدين مُحَمَّد بن مكرم (٧١١هـ)، دار صادر، (د.ط)، (د.ت):لسان العرب (أصل) ١١/١٦.

(٦) ينظر: الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم، المعجم الكبير، ت: حمدي عبد المجيد الصلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط ٢ ت ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م ١١/٢٧٣.

(٧) ابن فارس، أبو الحسين أحمد(٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تح: عبدالسلام مُحَمَّد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م: ١/ ١٠٩ - ١١٠.

(٨) ينظر: الجرجاني، علي بن مُحَمَّد السيد الشريف (٨١٦هـ)، التعريفات، تح: عبدالرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (ط.١)، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م: ص٢٨.

(٩) الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى (١٠٩٤هـ -١٦٨٣م)، الكليات (معجم المصطلحات والفروق اللغوية)، تح: عدنان درويش، ومُحَمَّد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (ط:٢)، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م)، مادة:(أصل) ص/١٢٢.

(١٠) ينظر: الوزاني، سالمة عيسى، ظاهرة خلاف الأصل في النحو العربي، (ماجستير)، قسم اللغة العربية بكلية الآداب في جامعة الفاتح في الجماهيرية الليبية، ١٩٩٩م- ٢٠٠٠م: ص٥.

(١١) ابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ)،الخصائص، تح: مُحَمَّد علي النجار، المكتبة العلمية، (د.ط)، (د.ت): ٢/١.

(١٢) ينظر: الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن،(ط.١)، ٢٠٠٢م: ص٥٦.

(١٣) ينظر: عرابة، عامر، الأصل والفرع في النحو العربي (ابن الأنباري عينة)،(ماجستير)، قسم اللغة والأدب العربي، كلية الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر،١٤٣٤هـ -٢٠١٣م: ص ٢٢.

(١٤) ينظر: الورد، عبد الأمير مُحَمَّد أمين، المدارس النحوية بين التصديق والتصور والسؤال الكبير، المكتبة العصرية، بغداد، (ط.١)، ١٩٩٧م: ص٣٠ – ٣١.

(١٥) ينظر: المصدر السابق: ص٣١- ٣٤.

(١٦) ينظر: المصدر السابق: ص٣٤ – ٣٦.

(١٧) اختلف اللغويون العرب قدامى ومحدثين في تحديد مفهوم الأصل عند ابن السراج، فمنهم من ذهب إلى أنه يقصد بها أدلة النحو، ومنهم من ذهب إلى أنَّه يقصد بها الأصول التي تتفرع منها فروعها، أو القواعد الأساس، ومنهم من ذهب إلى أنَّه يقصد بها قواعد النحو الأساسية، وقوانينه العامة، وضوابطه الخاصة بكل تركيب. ينظر:الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي:ص٤٣ – ٤٥.

(١٨) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ)، الكتاب، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار الجيل، بيروت، (ط.١)، ١٤١١هـ -١٩٩١م: ٣٨٥/٤.

(١٩) ينظر: المصر السابق ٣٨٧/٤.

(٢٠) الفراهيدي، الخليل بن أحمد (١٧٥هـ) كتاب العين، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، سلسة المعاجم والفهارس، وزارة الثقافة بالجمهورية العراقية ١٩٨٥م: ٤٩/١.

(٢١) البيت للنابغة، في ديوانه، تح: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، (ط.٢)، (د.ت):ص ٥٠.

(٢٢) ابن جني، الخصائص: ٣٤٧/٢ – ٣٤٨.

(٢٣) ينظر: المصدر السابق: ٢٦١/١ – ٢٦٤.

(٢٤) ينظر: النجار، شريف عبدالكريم، الأصول المرفوضة في التراكيب النحوية جمعا وتحليلاً، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد ٧، العدد (١)، المحرم ١٤٣٢هـ كانون الثاني ٢٠١١م: ص/٧٠.

(٢٥) ينظر: ابن جني، الخصائص: ٢٦١/١ – ٢٦٤.

(٢٦) عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط.٦) ١٩٩٩م: ص/٤٨.

(٢٧) ابن جني الخصائص: ١/ ٢٥٦ – ٢٥٧.

(٢٨) ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٣٤٨.

(٢٩) ديوان عمر بن أبي ربيعة، تح: فايز مُحَمَّد، دار الكتاب العربي، بيروت، (ط.٢)، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م: ص/ ٣٥٨.

(٣٠) ينظر: ابن جني الخصائص ٢٥٧/١.

(٣١) ينظر/ ابن جني الخصائص ٣٤٩/٢، وابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن (٦٦٩هـ)، الممتع الكبير في التصريف ، تح: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، (ط.١)، ١٩٩٦م: ص/ ٢٣٦ وما بعدها

(٣٢) ينظر: ابن جني، الخصائص ٢٦٢/١.

(٣٣) ديوان امرئ القيس، شرح عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، (ط.٢)، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م: ص/ ٩٦.

(٣٤) في ديوانه ، (ديوان رؤبة بن العجاج)= مجموع أشعار رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه: وليم الورد، دار ابن قتيبة للنشر والتوزيع، الكويت: ص/ ١٠٤.وهو في وصف المفازة، وبعده: (مُشْبِهِ الأَعْلامِ لَمَاعِ الخَفَقْ)

(٣٥) هذه قضية خلافية ، فمذهب البصريين أن العمل لربّ المحذوفة، ومذهب الكوفيين أنّ العمل للواو. ينظر: الإستراباذي، رضي الدين مُحَمَّد بن الحسن (٦٨٦هـ)، شرح الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، (ط.٢)، ١٩٩٦م: ٢٩٨/٤، والأندلسي، أبو حيان مُحَمَّد بن يوسف الغرناطي (٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب، تح: د. رجب عثمان مُحَمَّد، ومراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة، (ط.١)، ١٤١٨هـ -١٩٩٨م: ١٧٤٦/٤، وغانم، عبدالله راجحي مُحَمَّد، مظاهر الخلاف النحوي والصرفي عند ابن فلاح اليمني، (دكتوراه)، كلية التربية، عدن، جامعة عدن، ٢٠١٣م- ٢٠١٤م: ص٣٢٢ — ٣٣٥.

(٣٦) ينظر: ابن جني، الخصائص ٢٦٤/١.

(٣٧) ينظر: ابن جني، الخصائص: ٢٦٤/١.

(٣٨) ينظر: ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي(٦٤٣هـ)،شرح المفصل، دار الطباعة المنيرية،(د.ط)،(د.ت): ٢٥/٤.

(٣٩) ينظر: تيمور، أحمد بن إسماعيل بن مُحَمَّد (١٣٤٨هـ)، السماع والقياس، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر، (ط.١)، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م، ص/٣٠.

(٤٠) ابن جني، الخصائص ٢٦٠/١.

(٤١) ينظر: تيمور، السماع والقياس ص/٣٠.

(٤٢) ينظر: الأنباري عبدالرحمن بن مُحَمَّد بن أبي سعيد (٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح: مُحَمَّد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، (ط.١)، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م، ٢٣٥/١، والعكبري، أبو البقاء محبّ الدين عبدالله بن الحسين (٦١٦هـ)، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، (ط.١)، ١٤٠٦هـ - ١٩٩٥م، ص/ ١٤٣.

(٤٣) ينظر: تيمور، السماع والقياس ص/٣٠.

(٤٤) ينظر: الأنباري، الإنصاف ٢٣٦/١.

(٤٥) ينظر: الأنباري، الإنصاف ٢٣٥/١، والعكبري، التبيين ص/ ١٤٣.

(٤٦) ابن دريد، أبو بكر مُحَمَّد بن حسن (٣٢١هـ)، جمهرة اللغة، قدّم له وحققه: منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، (ط.١)، ١٩٨٧م: ٥٥١/١.

(٤٧) ينظر: المصدر السابق: ٦٥٥/٢.

(٤٨) ينظر: المصدر السابق: ١١٤٨/٢.

(٤٩) ينظر: المصدر السابق: ٨١٢/٢.

(٥٠) ينظر: ابن القطاع، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي (٥١٥هـ)،كتاب الأفعال، طبع بمطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد، (ط.١)، ١٣٦٠م، ٢٧١/٢.

(٥١) ينظر: المصدر السابق: ٣٥١/٣.

(٥٢) الأنباري، الإنصاف ٢٤١/١.

(٥٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ١١٤/١، ١٢٠.

(٥٤) المصدر السابق: ١٢١/١.

(٥٥) المصدر السابق: ١٢٠/١.

(٥٦) ينظر: الأنباري، الإنصاف ٢٤١/١.

(٥٧) ينظر: الإستراباذي، شرح الكافية : ٢٨٤/٣ — ٢٨٥.

(٥٨) ينظر: الأشموني، أبو الحسن علي بن مُحَمَّد بن عيسى (٩٠٠هـ)، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تح: مُحَمَّد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، (ط.١)، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م: ٦٢٣/٣.

(٥٩) المصدر السابق: ٦٣١/٣

(٦٠) الإستراباذي، شرح الكافية ٢٨٤/٣.

(٦١) ينظر: المرادي، ابن أم قاسم الحسن بن عبدالله (٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، (ط.٢)، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ١٣٣٣/٣.

(٦٢) ينظر: الأشموني، منهج السالك ٧٣٢/٣.

(٦٣) ينظر: ابن دريد، جمهرة اللغة: ٦٨٩/٢، ٨٤٤.

(٦٤) اليمني، منصور ابن فلاح (٦٨٠هـ)، المغني في النحو، تح: عبدالرزاق عبدالرحمن أسعد السعدي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، (ط.١)، ١٩٩٩م، ١٩٣/٢.

(٦٥) النجار، الأصول المرفوضة: ص٩٠

(٦٦) ينظر: الأندلسي ، ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٤٠.

(٦٧) يُنظر: هذه المسألة في:(غانم، مظاهر الخلاف النحوي والصرفي عند ابن فلاح اليمني) :١٧٣ - ١٧٤).

(٦٨) ينظر: السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (د.ط)، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م: ٢١/٥.

(٦٩) ينظر: الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك، ومحمَّد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، لبنان، (ط.٦)، ١٩٨٥م: ص/ ٤٠٣ – ٤٠٤، ٥٠٧.

(٧٠) المصدر السابق: ص/٥٨١.

(٧١) ابن يعيش، شرح المفصل ٩٠/١.

(٧٢) اليمني، المغني في النحو ٣٢٢/٢.

(٧٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل ٩٥/١.

(٧٤) ديوان العباس بن مرداس السلمي، جمعه وحققه: الدكتور يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (ط.١)، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م:.ص/ ١٠٦، وروايته: (أَبَا خُراشةَ أَمَّا كُنْتَ ذا نفرٍ ...)، وهو في سيبويه، الكتاب ٢٩٣/١.

(٧٥) ينظر: سيبويه، الكتاب ٢٩٤/١، وابن يعيش، شرح المفصل ٩٩/٢، و الأندلسي، ارتشاف الضرب ١١٩٢/٣.

(٧٦) ابن يعيش، شرح المفصل ٢٥/٢.

(٧٧) ينظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار القلم، بيروت، لبنان، (ط.١)، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م: ١٧٥/١، ١٨٣.

(٧٨) صدر بيت لكثير عزة في ديوانه، (ديوان كثير عزّة) جمعه وشرحه: الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٣٩١هـ -١٩٧١م:١/٥٠٦، وسيبويه، الكتاب ١٢٣/٢، ومن غير عزو في: الأنصاري، مغني اللبيب ص/١١٨، ٥٧١، ٨٦٥.

(٧٩) ينظر: ابن جني، الخصائص ٣٤٧/٣ – ٣٤٨.

(٨٠) المبرد، أبو العباس مُحَمَّد بن يزيد (٢٨٥هـ)، المقتضب، تح: مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، (ط.٣)، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، ٣٥٤/٣.

(٨١) ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن (٦٦٩هـ)، ضرائر الشعر، تح: السيد إبراهيم مُحَمَّد، دار الأندلس للطباعة، القاهرة، (ط.١)، ١٩٨٠م: ص/٢٤ -٢٥.

(٨٢) للمُثَلَّم بن رياح المري في: ابن عصفور، ضرائر الشعر ص/٢٥.

(٨٣) البيت للنابغة، وهو في ديوانه ص ٥٠ وقد سبق في ص (٧).

(٨٤) للنابغة وهو في ديوانه: ص١١، وابن عصفور ، ضرائر الشعر : ص٢٢.

(٨٥) ينظر: ابن عصفور ، ضرائر الشعر: ص٢٢.

(٨٦) البيت لأمية بن أبي الصلت في: ابن عصفور، ضرائر الشعر :ص٢٣.

(٨٧) البيت لامرئ القيس من معلقة (قفانبك)، وهو في ديوانه ص/ ٢٧، وابن عصفور ، ضرائر الشعر ص/٢٣.

(٨٨) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ص/ ١٠٠، ومن غير عزو في ابن عصفور، ضرائر الشعر ص/٢٣.

(٨٩) ينظر: ابن عصفور ، ضرائر الشعر ص/٢٣.

(٩٠) للعجاج، وهو في ديوانه ص/ ١٨٠، وقد سبق تخريجه

(٩١) المبرد، المقتضب ٣٥٤/٣.

(٩٢) البيت لقنعب بن أم صاحب في: سيبويه، الكتاب ٢٩/١، وابن السراج ، الأصول في النحو ٤٤١/٣، وابن جني، الخصائص ١/ ١٦٠، ومن غير عزو في :العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين (٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سورية، (ط.١)، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م: ١٠٠/٢، والإستراباذي، رضي الدين مُحَمَّد بن الحسن (٦٨٦هـ)، شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهدها للبغدادي، تح: مُحَمَّد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م: ٤/ ٤٩٠.

(٩٣) ينظر: ابن جني، الخصائص ٢٥٧/١، والإستراباذي، شرح الشافية ٤٩٠/٤.

(٩٤) سيبويه، الكتاب ٢٩/١.

(٩٥) المصر السابق: ٥٣٥/٣.

(٩٦) ديوان العجاج، رواية عبدالملك بن قريب الأصمعي وشَرْحهُ، عني بتحقيقه: الدكتور: عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت – لبنان، حلب – سورية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م ص: ١٨٠. وأبو زيد، الأنصاري، النوادر في اللغة، تح: مُحَمَّد عبدالقادر أحمد، دار الشروق، بيروت، لبنان، (ط.١)، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ص/٢٣٠، وابن عصفور، ضرائر الشعر ص/٢٠.

(٩٧) ينظر: الفراهيد، معجم العين ١٥٠/٨.

(٩٨) ينظر: الفراهيد، معجم العين ٨/ ١٥٠، وسيبويه، الكتاب ٥٣٥/٣، وابن فارس، معجم مقاييس اللغة ٤٦٢/٣.

(٩٩) للعجاج، وهو في ديوانه ص/٢١٩، وقبله قوله: (وَإِنْ لَقُوا ذَا ضَعْفَةٍ قَالُوا: اجْعَلِ).

(١٠٠) ينظر: ديوان العجاج ص/٢١٩.

(١٠١) في ديوانه ص/١٧٧، وابن عصفور ، ضرائر الشعر ص/٢١.

(١٠٢) من غير عزو في ابن جني،الخصائص:١٦١/١، وابن عصفور، ضرائر الشعر :ص٢٠.

(١٠٣) ينظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ص ٢٠-٢١.

(١٠٤) البيتان من غير عزو في ابن عصفور ، ضرائر الشعر ص/ ٢١، وابن منظور، لسان العرب (ودد) ٤٥٤/٣.

(١٠٥) ابن عصفور، ضرائر الشعر ص/٢١.

(١٠٦) ابن جني، الخصائص ١٦١/١.

(١٠٧) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ١٣٧/٤.

(١٠٨) لرؤبة، وهو في ملحق ديوانه: ص ١٩٣، ومن غير عزو في: ابن يعيش، شرح المفصل: ١٣٨/٤.

(١٠٩) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ١٣٨/٤.

(١١٠) ينظر: المصدر السابق: ١٨/٦.

(١١١) البيت في: سيبويه، الكتاب ٥٦٩/٣، ٦٢٤، وابن الوراق، أبو الحسن مُحَمَّد بن عبد الله (٣٨١هـ)، عِلل النحو، تح: محمود مُحَمَّد محمود نصّار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (ط.١)، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م:: ص ٤٨٩، وابن يعيش، شرح المفصل: ١٨/٦

(١١٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل : ١٨/٦.

(١١٣) ينظر: النجار، الأصول المرفوضة: ص/٨٧ – ٨٨.

(١١٤) البيت لعبد الله بن قيس الرّقيّات وهو في ديوانه، تح: الدكتور مُحَمَّد يوسف نجم، دار صادر، بيروت ، (د.ط)،(د.ت): ص/ ٣، والمبرد، المقتضب ١٤٢/١، ٣٥٤/٣، وابن السراج الأصول في النحو ٤٤٢/٣.

(١١٥) من غير عزو في ابن يعيش، شرح المفصل: ١٠/ ١٠١، واليمني، المغني في النحو ٢٥١/١، والنجار، الأصول المرفوضة: ص/٨٨.

(١١٦) البيت من غير عزو في ابن جني، الخصائص ٢٥٨/١، واليمني، المغني في النحو ٢٥١/١، والنجار، الأصول المرفوضة: ص/٨٧.

(١١٧) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل:٢٢/١.

(١١٨) ينظر: ابن جني، الخصائص ٣٥٣/٢، والأنصاري، مغني اللبيب ص/٦١٦.

(١١٩) البيت مما نسب لزهير في ديوانه (ديوان زهير بن أبي سلمى)، اعتنى به وشرحه: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (ط.٢)، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م:ص ٧٦، وهو له أو لغيره أو من غير عزو: في سيبويه، الكتاب ١٦٥/١، ٣٠٦، ٢٩/٣، ٥١، ١٠٠، والأنباري، الإنصاف ١٩١/١، والأنصاري، مغني اللبيب: ص ٦٠٠، ٦٢٢، ٧١٥.

(١٢٠) البيت للأخوص الرياحي، أو للفرزدق، أو من غير عزو في: سيبويه الكتاب ١٦٥/١، ٢٩/٣، ٣٠٦، والأنباري، الإنصاف ١/ ١٩٣، ٣٩٥، والعكبري، اللباب ٢١٤/١

(١٢١) ابن جني، الخصائص ٣٥٣/١ – ٣٥٤.

(١٢٢) ينظر القول في هذه المسألة في : الأنباري، الإنصاف ١٩١/١ – ١٩٤، ٣٩٥، والعكبري، اللباب ٢١٤/١.

(١٢٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل ٦١/٧، والأندلسي، ارتشاف الضرب ٦٧٤/٢.

(١٢٤) ينظر: العكبري، اللباب ١٧/٢، وابن يعيش، شرح المفصل ٦١/٧، والأندلسي، ارتشاف الضرب ٦٧٤/٢، والسيوطي، همع الهوامع ٢٦/١-٢٧.

(١٢٥) قرأ الجمهور (فليفرحوا) بالياء، وقرئ (فلتفرحوا) بالتاء ونسبت هذه القراءة إلى النبي ﷺ وإلى عثمان وأُبي بن كعب والأعرج، وابن سيرين. ينظر: ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (٣٧٠هـ)، مختصر في شواذ القرآن، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، ص/٦٢،وابن جني، المحتسب ٣١٣/١.

(١٢٦) ينظر: النجار، الأصول المرفوضة: ص/٩٢ – ٩٣.

(١٢٧) الحديث في : الأنباري، الإنصاف ٥٢٥/٢، وابن يعيش، شرح المفصل ٦١/٧،والمرادي،توضيح المقاصد ١٢٦٧/٣،والأنصاري،مغني اللبيب: ص٣٠٠،٢٩٧.

(١٢٨) البيت من غير عزو في الأنباري،الإنصاف:٥٢٥/٢،والأنصاري،مغني اللبيب: ص٣٠٠.

(١٢٩) البيت من غير عزو في الأنباري، الإنصاف: ٥٢٧/٢.

(١٣٠) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو: ٣١٨/١، والنجار، الأصول المرفوضة: ص٨٩-٩٠

(١٣١) ينظر تفاصيل هاتين المسألتين في: النجار، الأصول المرفوضة: ٧٦- ٧٩.

(١٣٢) ينظر: اليمني، منصور بن فلاح، المغني في النحو ٨/٣.

(١٣٣) ينظر: الأنباري، الإنصاف ٤٨٥/٢،والسيوطي، همع الهوامع ٢٤/٥.

(١٣٤) البيت لأبي الأسود في: ابن جني، الخصائص ٩٩/١، ٢٦٦، ٣٩٦، وابن جني، المحتسب ٣٦٤/٢، والأنباري، الإنصاف ٤٨٥/٢، وابن منظور، لسان العرب(ودع) ٣٨٤/٨، ومن غير عزو في: الإستراباذي، شرح الشافية ١٣١/١، ٥٠/٤.

(١٣٥) البيت مما نسب لسويد بن أبي كاهل اليشكري في ديوانه، جمع وتحقيق شاكر العاشور، منشورات وزارة الإعلام العراقية، (ط.١)، ١٩٧٢م: ص/ ٤٤، وهو له في ابن منظور، لسان العرب (ودع)٣٨٤/٨، ولعبيد الله بن زياد بن سلمة في: الإستراباذي، شرح الشافية ٥٣/٤.

(١٣٦) قيل: قرأ بها النبي ﷺ، وقرأ بها عروة بن الزبير. يُنظر: ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين، مختصر في شواذ القرآن ص/١٥٥، وابن جني، المحتسب ٢٦٤/٢.

(١٣٧) الحديث في: النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (٣٠٣هـ)، السنن الكبرى، تح: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (ط.١)، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م: ٣/ ٢٩، والسيوطي، همع الهوامع: ٥/ ٢٤ — ٢٥.

(١٣٨) الحديث في: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: ٥/ ١٦٨، وروايته: "غيرَ مَكْفُورٍ ولا مُوَدَّعٍ ولا مُسْتَغْنًى عنه بِنا"، ولا شاهد فيها، والرواية المستشهد بها وردت في السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ٢٤ — ٢٥.

(١٣٩) ينظر الحديث في: السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ٢٤ — ٢٥.

(١٤٠) غير معروف قائله ولا تتمته، وهو في: السيوطي، همع الهوامع: ٢٥/٥.

(١٤١) ينظر: الإستراباذي، شرح الشافية: ١٢٩/١ — ١٣٠.

(١٤٢) المصدر السابق:٥٠/٤.

(١٤٣) ينظر: ابن جني، الخصائص ٩٩/١، والمحتسب ٤١٨/٢.

(١٤٤) ينظر: الأنباري، الإنصاف ٤٨٧/٢.

(١٤٥) هذا مذهب الخليل وسيبويه، واختيار أكثر النحويين. ينظر: سيبويه، الكتاب ٣٤٨/٤، والمبرد، المقتضب ٢٣٨/١، وابن السراج، الأصول في النحو ٢٨٣/٣، وابن جني، المنصف ١/ ٢٨٧، وابن يعيش، شرح المفصل٦٧/١٠، ٧٨.

(١٤٦) سيبويه، الكتاب ٣٤٨/٤.

(١٤٧) ينظر: المبرد، المقتضب ٢٣٨/١، وابن السراج ، الأصول في النحو ٢٨٣/٣، وابن جني، المنصف ٢٨٧/١.

(١٤٨) ينظر: سيبويه، الكتاب ٣٤٨/٤، وابن جني، الخصائص ٢٦٠/١، وابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (٤٥٨ هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م: ٤٣٩/٩، وابن منظور، جمال الدين، لسان العرب (دوف) ١٠٨/٩، والأنصاري، ابن هشام، أبو مُحَمَّد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد (٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تح: مُحَمَّد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، (ط.٨)، ٣٤٤/٣.

(١٤٩) البيت للعباس بن مرداس، وهو في ديوانه ص/١٥٦، ومن غير عزو في المبرد، المقتضب ٢٤٠/١، وابن جني، الخصائص ٢٦٠/١، والأنصاري، أوضح المسالك ٣٤٤/٣، والأشموني، منهج السالك ٨٦٦/٣.

(١٥٠) عجز بيت صدره: (حتَّى تَذَكَّرَ بَيْضَاتٍ وَهَيْجَةٍ) أنشده أبو عمرو بن العلاء، وهو في المبرد، المقتضب٢٣٩/١، وابن جني، الخصائص ٢٦١/١، الأنصاري، أوضح المسالك ٣٤٤/٣، والمرادي، توضيح المقاصد ١٦١٢/٣، والأشموني، منهج السالك: ٨٦٦/٣.

(١٥١) البيت في ديوانه :(علقمة بن عبدة الفحل)، بشرح الأعلم الشنتمري، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حنّا نصر الحتّي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، (ط.١)، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م: ص/٣٩، والمبرد، المقتضب ٢٣٩/١، وابن جني، الخصائص ٢٦١/١.

(١٥٢) من غير عزوفي ابن جني، الخصائص ٢٦١/١، وابن سيده، المحكم: ٤٣٩/٩، وابن منظور، لسان العرب ١٠٨/٩، والأشموني، منهج السالك ٨٦٦/٣.

(١٥٣) ابن منظور، لسان العرب: (خيط) ٢٩٨/٧، الزبيدي، السيد مُحَمَّد مرتضى الحسيني (١٢٠٥ هـ)، وتاج العروس من جوهر القاموس، تح: مجموعة من الأساتذة، مطبعة حكومة الكويت، طبع في سنوات مختلفة: (خيط) ٢٨٠/١٩، وينظر: الأشموني، أبو الحسن علي بن مُحَمَّد، منهج السالك ٨٦٦/٣.

(١٥٤) ينظر: سيبويه، الكتاب .٣٤٨/٤-٣٤٩، والمرادي، توضيح المقاصد ١٦١٢/٣.

(١٥٥) ينظر: الصغاني، الحسن بن مُحَمَّد بن الحسن (٦٥٠هـ)، العباب الزاخر، تح: الشيخ مُحَمَّد حسن آل ياسين، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية، سلسلة المعاجم الفهارس، ١٩٨١م: ص/١٩٢.

(١٥٦) البيت في ديوانه : ٢٣١، والمبرد، المقتضب ٢٤١/١.

(١٥٧) البيت في ديوان الهذليين، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م: ١/٢٤، والمبرد، المقتضب ٢٤١/١.

(١٥٨) ينظر: المبرد، المقتضب ٢٤٠/١ – ٢٤١.

(١٥٩) الإستراباذي، شرح الشافية ٣٩٠/٤.

(١٦٠) ينظر: العكبري، اللباب ٢/ ٣٥٩، والإستراباذي، شرح الشافية ٣٩٠/٤.

(١٦١) ينظر: ابن سيده، المحكم: ٤٣٩/٩.

(١٦٢) ابن جني، الخصائص ٢٥٩/١.

(١٦٣) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل : ٢/ ٦٧٠.

(١٦٤) ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٦٧٧.

(١٦٥) ينظر: المبرد، المقتضب ١٤٣/١، ١٥٣/٢، والعكبري، التبيين ص:٢١١، والأندلسي، ارتشاف الضرب ٥٧٠/٢.

(١٦٦) ينظر: الكوفي، الشريف عمر بن إبراهيم (٥٣٩هـ)، البيان في شرح اللمع لابن جني، تح: علاء الدين حموية، دار عمّار، الأردن، (ط.١)، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م: ص ٧٤.

(١٦٧) ينظر: ابن الوراق ،عِلل النحو: ص ٤٨٠.

(١٦٨) ينظر: الأنباري، الإنصاف ٦٧٣/٢.

(١٦٩) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ١/ ٣٦ -٣٧ .

(١٧٠) سيبويه، الكتاب ٣٥٨/٣.

(١٧١) ديوان لبيد بن ربيعة، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (ط.١)، ١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م: ص/ ٥٦.

(١٧٢) ينظر: سيبويه، الكتاب: ٣٥٩/٣ – ٣٦٠.

(١٧٣) المصدر السابق: ٣٥٩/٣.

(١٧٤) ديوان المثقب العبدي، عني بتحقيقه: حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية،١٣٩١هـ-١٩٧١م:ص٢٨٣.

(١٧٥) البيت يروى بروايات مختلفة، وهو من غير عزو في: ابن جني، المنصف ٦٤/١، وابن يعيش، شرح المفصل ١٥١/٤، ٥/ ٨٣، ٦/ ٥، ١٠/ ٥٦، والإستراباذي، شرح الشافية ٦٥/٢.

(١٧٦) ينظر: الفراهيدي، معجم العين: ٨٩/٨، وسيبويه، الكتاب ٣٥٨/٣، والمبرد، المقتضب:١٥٣/٣، وابن السراج، الأصول في النحو: ٣٢٨/٣، وابن جني، المنصف ١٤٨/٢، وابن سيده، المحكم:٩/ ٤٠٩.

(١٧٧) ينظر: الجوهري، إسماعيل بن حمّاد (٣٩٣هـ)، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفار عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، (ط.٤)، ١٩٩٠م: (دمو) ٢٣٤٠/٦.

(١٧٨) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو: ٣٢٨/٣، وابن يعيش، شرح المفصل ٨٤/٥ .

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: القرآن الكريم:

ثانيًا: الكتب المطبوعة:

- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك (٦٠٦هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود مُحَمَّد الطناجي، المكتبة الإسلامية، (د.ط)، (د.ت).

- ابن جني، أبو الفتح (٣٩٢هـ)،الخصائص، تح: مُحَمَّد علي النجار، المكتبة العلمية، (د.ط)، (د.ت).

- ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (٣٧٠هـ)، مختصر في شواذ القرآن، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

-ابن دريد، أبو بكر مُحَمَّد بن حسن (٣٢١هـ)، جمهرة اللغة، قدّم له وحققه: منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، (ط.١)، ١٩٨٧م.

- ابن السّرّاج، أبو بكر مُحَمَّد بن سهل (٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (ط.٣)، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

-ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (٤٥٨ هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.

- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، ضرائر الشعر، تح: السيد إبراهيم مُحَمَّد، دار الأندلس للطباعة، القاهرة، (ط.١)، ١٩٨٠م.

- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن (٦٦٩هـ)، الممتع الكبير في التصريف ، تح: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، (ط.١)، ١٩٩٦م.

-ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار القلم، بيروت، لبنان، (ط.١)، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

- ابن فارس، أبو الحسين أحمد(٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تح: عبدالسلام مُحَمَّد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

-ابن القطاع، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي (٥١٥هـ)،كتاب الأفعال، طبع بمطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد، (ط.١)، ١٣٦٠م.

-ابن منظور، جمال الدين مُحَمَّد بن مكرم (٧١١هـ)، دار صادر، (د.ط)، (د.ت).

- ابن الوراق، أبو الحسن مُحَمَّد بن عبدالله (٣٨١هـ)، علل النحو، تح: محمود مُحَمَّد محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط.١)، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي(٦٤٣هـ)،شرح المفصل، دار الطباعة المنيرية،(د.ط)،(د.ت).

- الإستراباذي، رضي الدين مُحَمَّد بن الحسن (٦٨٦هـ)، شرح الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، (ط.٢)، ١٩٩٦م.

-الإستراباذي، رضي الدين مُحَمَّد بن الحسن (٦٨٦هـ)، شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهدها للبغدادي، تح: مُحَمَّد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- الأشموني، أبو الحسن علي بن مُحَمَّد بن عيسى (٩٠٠هـ)، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تح: مُحَمَّد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، (ط.١)، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.

- الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن مُحَمَّد بن أبي سعيد (٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: مُحَمَّد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، (ط.١)، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.

- الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تح: مُحَمَّد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، (ط.٨)، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

- الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك، ومُحَمَّد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، لبنان، (ط.٦)، ١٩٨٥م.

-الأندلسي، أبو حيان مُحَمَّد بن يوسف الغرناطي (٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب، تح: د. رجب عثمان مُحَمَّد، ومراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة، (ط.١)، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

- تيمور، أحمد بن إسماعيل بن مُحَمَّد (١٣٤٨هـ)، السماع والقياس، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر، (ط.١)، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

- الجاحظ، البيان والتبيين، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، (ط.٧)، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م

- الجرجاني، علي بن مُحَمَّد السيد الشريف (٨١٦هـ)، التعريفات، تح: عبدالرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (ط.١)، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

-الجوهري، إسماعيل بن حمّاد (٣٩٣هـ)، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفار عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، (ط.٤)، ١٩٩٠م.

– ديوان امرئ القيس، شرح عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، (ط.٢)، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

– ديوان رؤبة بن العجاج= مجموع أشعار رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه: وليم الورد، دار ابن قتيبة للنشر والتوزيع، الكويت، (د.ط)، (د.ت).

– ديوان زهير، اعتنى به وشرحه: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، (ط.٢)، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

– ديوان سويد بن أبي كاهل اليشكري ، جمع وتحقيق شاكر العاشور، منشورات وزارة الإعلام العراقية، (ط.١)، ١٩٧٢م.

– ديوان العباس بن مرداس السلمي، جمعه وحققه: الدكتور يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (ط.١)، ١٤١٢هـ – ١٩٩١م.

– ديوان عبد الله بن قيس الرّقيّات، تح: د. مُحَمَّد يوسف نجم، دار صادر، بيروت ، (د.ط)،(د.ت).

–ديوان العجاج ، رواية عبدالملك بن قريب الأصمعي وشَرْحهُ، عني بتحقيقه: الدكتور: عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت — لبنان، حلب — سورية، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

– ديوان علقمة بن عبدة الفحل، بشرح الأعلم الشنتمري، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حنّا نصر الحتّي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، (ط.١)، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

– ديوان عمر بن أبي ربيعه، تح: فايز مُحَمَّد، دار الكتاب العربي، بيروت، (ط.٢) – ١٩٩٦م.

– ديوان كثير عزة، جمعه وشرحة: د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٣٩١هـ –١٩٧١م.

– ديوان لبيد بن ربيعة، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، (ط.١)، ١٤٢٥هـ –٢٠٠٤م.

– ديوان المثقب العبدي، تح: حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية،١٣٩١هـ–١٩٧١م.

– ديوان النابغة، تح: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، (ط.٢)، (د.ت).

– ديوان الهذليين، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م.

– الزبيدي، السيد مُحَمَّد مرتضى الحسيني (١٢٠٥ هـ)، وتاج العروس، تحقيق مجموعة من الأساتذة، مطبعة حكومة الكويت، طبع في سنوات مختلفة.

– سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ)، الكتاب، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار الجيل، بيروت، (ط.١)، ١٤١١هـ –١٩٩١م.

– السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (د.ط)، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

– الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم، المعجم الكبير، ت: حمدي عبد المجيد الصلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط ٢ ت ١٤٠٤هـ – ١٩٨٣م.

–العباب الزاخر، تح: الشيخ مُحَمَّد حسن آل ياسين، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية، سلسلة المعاجم الفهارس، ١٩٨١م.

– عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط.٦) ١٩٩٩م.

– العكبري، أبو البقاء محبّ الدين عبدالله بن الحسين (٦١٦هـ)، التبيين عن مذاهب النحويين، تح: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، (ط.١)، ١٤٠٦هـ – ١٩٩٥م.

– العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين (٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق،(ط.١)، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

– الفراهيدي، الخليل بن أحمد (١٧٥هـ) كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، سلسة المعاجم والفهارس، وزارة الثقافة بالجمهورية العراقية ١٩٨٥م.

– الكفوي، أيوب بن موسى (١٠٩٤هـ –١٦٨٣م)، أبو البقاء أيوب من موسى، الكليات معجم المصطلحات والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش، ومُحَمَّد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (ط:٢)، (١٤١٩هـ – ١٩٩٨م).

–الكوفي، الشريف عمر بن إبراهيم (٥٣٩هـ)، البيان في شرح اللمع لابن جني، تح: علاء الدين حموية، دار عمّار، الأردن، (ط.١)، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

– المبرد، أبو العباس مُحَمَّد بن يزيد (٢٨٥هـ)، المقتضب ، تح: مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، (ط.٣)، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

–المرادي، ابن أم قاسم الحسن بن عبدالله (٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، (ط.٢)، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

– الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، (ط.١)، ٢٠٠٢م.

–النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (٣٠٣هـ)، السنن الكبرى، تح: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (ط.١)، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.

– الورد، عبد الأمير مُحَمَّد أمين، المدارس النحوية بين التصديق والتصور والسؤال الكبير، المكتبة العصرية، بغداد، (ط.١)، ١٩٩٧م.

-اليمني، منصور بن فلاح (٦٨٠هـ)، المغني في النحو، تح: عبدالرزاق عبدالرحمن أسعد السعدي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، (ط.١)، ١٩٩٩م.

ثالثًا: الرسائل العلمية:

– عرابة، عامر، الأصل والفرع في النحو العربي (ابن الأنباري عينة)،(ماجستير)، قسم اللغة والأدب العربي، كلية الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر،١٤٣٤هـ -٢٠١٣م.

– غانم، عبدالله راجحي مُحمَّد، مظاهر الخلاف النحوي والصرفي عند ابن فلاح اليمني، (دكتوراه)، كلية التربية، عدن، جامعة عدن، ٢٠١٣م- ٢٠١٤م.

– الوزاني، سالمة عيسى، ظاهرة خلاف الأصل في النحو العربي، (ماجستير)، قسم اللغة العربية بكلية الآداب في جامعة الفاتح في الجماهيرية الليبية، ١٩٩٩م- ٢٠٠٠م.

رابعًا: الأبحاث المنشورة:

– النجار، شريف عبدالكريم، الأصول المرفوضة في التراكيب النحوية جمعا وتحليلاً، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد ٧، العدد (١)، المحرم ١٤٣٢هـ كانون الثاني ٢٠١١م: ص/٧٠.